استبق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو المفاوضات للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة بوضع عقبات جديدة أمام الصفقة، وذلك فيما كانت قوات الاحتلال تتوغل مرة جديدة جنوب غربي مدينة غزة، وتقتحم مقرّاً لـ«أونروا»

# اتفاق غزة

## نتنياهو يستحدث عقبات عشية المفاوضات

حيفا ـ **نايف زيداني**
الدوحة ـ **ضياء الكحلوت**

قبل ساعات من انطلاق المفاوضات للتوصل إلى صفقة لوقف العدوان على قطاع غزة وتبادل أسرى، كان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يضع المزيد من العقبات أمام إمكانية تقدّم المفاوضات، عبر إعلانه أن الصفقة يجب أن تمنع عودة «الألف المسلحين» إلى شمال القطاع، وهو ما يعني أن قوات الاحتلال ستكون المشرفة على عودة المهجرين إلى شمال القطاع، وذلك فيما كانت قوات الاحتلال تتوغل تحت غطاء أحزمة نارية في مناطق جديدة جنوب غرب مدينة غزة.

ونقل موقع والاه الإسرائيلي أمس الاثنين عن أربعة مسؤولين إسرائيليين وأميركيين قولهم إن كبير مستشاري الرئيس الأميركي جو بايدن لشؤون الشرق الأوسط بريت ماكغورك، ورئيس وكالة المخابرات المركزية وليام بيرنز عقدا اجتماعاً ثلاثياً في القاهرة مع كبار المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين والمصريين لمناقشة صفقة تبادل الأسرى، وترتيبات إعادة فتح معبر رفح، و«الترتيبات الأمنية لمنع تهريب الأسلحة إلى حماس من مصر». ونقل الموقع، عن مصادره، أن الترتيبات الأمنية على الحدود بين مصر وقطاع غزة قضية أساسية يجب حلها تمهيداً للتوصل إلى صفقة محتملة لإطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين في غزة ووقف إطلاق النار. وقال مسؤولون إسرائيليون وأميركيون للموقع إنه على الرغم من عدم ذكر هذه القضية في نص اقتراح الصفقة، إلا أنهم يريدون إيجاد حل لها من خلال التعاون بين أميركا ومصر وإسرائيل. ونقل الموقع عن مسؤول إسرائيلي كبير قوله إن الوفد الإسرائيلي كان سيناقش أيضاً مع المصريين والأميركيين مطلب نتنياهو منع عودة عناصر «حماس» إلى شمال قطاع غزة، كجزء من تنفيذ الصفقة. وبعد المحادثات في القاهرة، من المتوقع أن يصل ماكغورك إلى تل أبيب اليوم الثلاثاء، ويلتقي نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت، فيما يتوجه بيرنز إلى قطر وفق «والاه»، لحضور اجتماع رباعي سيعقد يوم الأربعاء في الدوحة بشأن الصفقة، بمشاركة رئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ورئيس المخابرات المصرية عباس كامل، ورئيس «الموساد» الإسرائيلي ديفيد برنيع. وقبل ساعات من توجه الوفد الإسرائيلي إلى القاهرة، أمس الاثنين، أثار نتنياهو مخاوف لدى عدد من المسؤولين الإسرائيليين وغضباً، عقب تعميمه بياناً اعتبرته أوساط إسرائيلية معوقاً للصفقة، في ظل المفاوضات الجارية، مشككين في نيته إفشالها. وشدد نتنياهو، في البيان مساء الأحد، على أن الصفقة يجب أن تتيح لإسرائيل العودة للقتال، ومنع تهريب السلاح من مصر إلى «حماس»، ومنع عودة «الألف المخربين المسلحين» إلى شمال القطاع، وزيادة عدد المحتجزين الإسرائيليين الأحياء الذين يُعادون من قطاع غزة في إطار الصفقة. عملياً، وضع نتنياهو عقبة جديدة، لا سيما في البند الأخير، الذي لا يتماشى مع المقترح الحالي، الذي يتحدث عن إطلاق سراح شرائح معيّنة من الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة، من النساء، والرجال المسنين، والأطفال، والرجال المصابين والمرضى. وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الاثنين، أن من بين هؤلاء أشخاصاً قد فارقوا الحياة، متسائلة عم إذا كانت إسرائيل ستحاول طلب أن تشمل صفقة التبادل أشخاصاً من مجموعات أخرى، مثل الذكور الشباب أو الجنود، لتزيد عدد من هم على قيد الحياة، ما يُعتبر طلباً جديداً في المقترح الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك، تطرقت إلى قول نتنياهو إنه لن يمر أي «مسلّح» إلى شمال غزة، مشيرة إلى وجود تساؤلات حول كيفية تطبيق الاتفاق ذلك. وبحسب الإذاعة، فإن الوفد الذي توجه إلى القاهرة أمس الاثنين سيحبذ بالأساس محاولة تقليص الفجوات من المنظور الأمني للصفقة، بما في ذلك انتشار قوات الاحتلال في قطاع غزة خلال فترة وقف إطلاق النار الذي تتمسك به إسرائيل، فيما تتمسك حركة حماس بانسحاب هذه القوات. وفي إطار تشجيع مصر إسرائيل على المضي قدماً نحو إبرام الصفقة، ذكرت إذاعة الجيش أن مصر والولايات المتّحدة تعهدتا بمساعدة إسرائيل على إقامة عائق على محور فيلادلفيا لمنع تهريب السلاح إلى قطاع غزة. وأوضحت أن رئيس «الموساد» ديفيد برنيع التقى لدى زيارته إلى الدوحة، قبل أيام، مسؤولين مصريين. وقال المصريون، في اللقاء، إنه إذا اختار إسرائيل إبرام صفقة وتم ذلك بالفعل، فإن مصر، خلال أيام، ستعمل، إلى جانب الولايات المتحدة، لمساعدة إسرائيل على إقامة عائق مع أجهزة استشعار، لمنع تهريب السلاح، وهي مستشعرات ستوضع تحت الأرض وتساعد إسرائيل في مشاهدة الصور التي تنقلها المستشعرات، وهذا سيوفّر الحل لإسرائيل في حال انسحابها من محور فيلادلفيا.

وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الاثنين، أن سياسيين إسرائيليين ومسؤولين في المؤسسة الأمنية لم تسمّهم، وُزّعت عدة إخطارات بالهدم لعدد من البيوت. وقال إن قوات الاحتلال زعمت بأن الهدم جاء بذريعة البناء من دون ترخيص في منطقة محاذية لجدار الفصل العنصري ومستوطنة بات حيفر المقامة على أراضي طولكرم، وإنها تقع في منطقة مصنفة «ج» وفق اتفاقيات أوسلو.

وسبّبت قوات الاحتلال، أمس، إحراق دفيئات زراعية، جنوب طولكرم، عقب استهدافها بقنابل ضوئية وصوتية، كما هدمت 3 منازل مبنية من الطوب والصفيح، وحظائر أغنام، وجرفت أراضي ووحدات صحية وخزانات مياه، واقتلعت أشجاراً في مناطق عدة من مسافر يطا جنوب الخليل، بحسب ما أكد لـ«العربي الجديد»، منسق اللجان الشعبية والوطنية جنوب الخليل جنوب الضفة. وأوضح الصحافي حمزة حمدان من طولكرم لـ«العربي الجديد»، أن عملية الهدم جاءت وسط تحذيرات من هدم منازل أخرى في الفترة المقبلة، بعدما وُزّعت عدة إخطارات بالهدم لعدد من البيوت. وقال إن قوات الاحتلال زعمت بأن الهدم جاء بذريعة البناء من دون ترخيص في منطقة محاذية لجدار الفصل العنصري وبمسافة تقل عن حيفر المقامة على أراضي طولكرم، وإنها تقع في منطقة مصنفة «ج» وفق اتفاقيات أوسلو.

فلسطينيون يفرّون من مدينة غزة أمس (داود أبو الكاس/الأناضول)

«لن يُسمح بعودة آلاف الإرهابيين المسلحين إلى شمال قطاع غزة»، هو في الواقع بند لم يكن موجوداً في الصياغة الأصلية للاتفاق. وهذا يعني عملياً أن الجيش الإسرائيلي سيكون المشرف على عودة سكان غزة إلى شمال القطاع، من خلال السيطرة على محور «نتساريم» الذي يفصل هذه المنطقة عن بقية القطاع. وعليه، فإنه من المتوقع أن تعارض حركة حماس هذا البند، وتطالب بعودة جميع المهجرين إلى منازلهم، كما ترفض استمرار سيطرة الجيش الإسرائيلي على المحور أثناء فترة وقف إطلاق النار.

وقال وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، أمس، وهو يرفع صورة رئيس حركة حماس في غزة يحيى السنوار، أمام الكنيست: «هذه الصفقة هي هزيمة وإهانة لدولة إسرائيل ونصر للسنوار وحماس. وهذا ليس النصر الساحق الذي وعدنا به نتنياهو، إنما هي الهزيمة الساحقة لنا». في المقابل، تعهد زعيم المعارضة الإسرائيلية يئير لبيد، على منصة إكس، بمنح نتنياهو «شبكة أمان» في حال أبرم صفقة مع «حماس» وانسحب على إثرها وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير وسموتريتش من الحكومة.

ميدانياً، توغلت قوات الاحتلال، فجر أمس، في مناطق واسعة جنوب غرب مدينة غزة تحت غطاء ناري كثيف استهدف طرقات ومباني سكنية، ما أدى إلى استشهاد وإصابة العشرات ونزوح الآلاف باتجاه أحياء شمال غرب المدينة. ووسط قصف بعشرات الصواريخ المتتالية (الأحزمة النارية) توغل جيش الاحتلال في منطقة الصناعة التي تضم المقر الرئيسي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) والجامعات التي جرى تدميرها في بداية الحرب غربي المدينة. وأظهر فيديو في الساعات الأولى من فجر أمس الاثنين العشرات من النساء والأطفال يحاولون الهروب من مناطقهم الصناعة وتل الهوا باتجاه شمالي المدينة وشارع الجلاء.

وبينما كانت العملية العسكرية في ساعاتها الأولى، تلقّى آلاف الفلسطينيين في المناطق القريبة منها اتصالات هاتفية وتهديدات من جيش الاحتلال تطلب من سكان بعض المناطق التوجه إلى «الماوي الإنسانية» في مدينة دير البلح وسط غزة. وهذا تطور يوحي بأن جيش الاحتلال ينوي توسيع العملية من جانب، ومن جانب آخر جعل المزيد من الفلسطينيين الباقين في المناطق الشمالية للقطاع يفرّون إلى المناطق الوسطى التي تكتظ بأكثر من مليون ونصف مليون مهجر. وأثار التوغل البري الجديد قلق السكان والنشطاء، وذلك لأنه قبل ساعات فقط من هذا العدوان طلب جيش الاحتلال من المواطنين في مناطق الصبرة والرمال وتل الهوا والدرج بمدينة غزة مغادرتها باتجاه مدينة دير البلح وسط القطاع «حماية لأنفسهم». وبدأت بالفعل بعد البيان بساعة عملية استهداف بالدفعة للمنطقة، وزعم جيش الاحتلال، في بيان، أنه «نظراً لورود معلومات استخبارية عن وجود بنى إرهابية وعناصر من حماس والجهاد الإسلامي في منطقة مدينة غزة، باشرت قوات جيش الدفاع والشاباك، تحت قيادة الفرقة 99، حملة لإحباط الأنشطة الإرهابية، بما فيها في مقر أونروا الذي يقع في المنطقة»، زاعماً أنّ «المجمع (مقر أونروا) يحتوي على وسائل قتالية وغرف حبس ومباحث وتحقيقات تابعة لحماس».

وقال المتحدث باسم إدارة الدفاع المدني في غزة محمود بصل، في رسالة صوتية فجر أمس، إن أحياء التفاح والدرج والشجاعية أصبح من الصعب الوصول إليها بسبب القصف الإسرائيلي المكثف. وأوضح أن جيش الاحتلال قصف منازل سكنية في منطقة يافا بمدينة غزة، وأن المستجيبين الأوائل «رأوا أشخاصاً على الأرض ولم يتمكنوا من انتشالهم بسبب القصف». وقال الدفاع المدني في غزة، في بيان، إنه يعتقد أن عشرات الفلسطينيين استشهدوا في مناطق شرق غزة. ميدانياً، أعلنت «كتائب القسام»، في بيان، استهدافها قوات الاحتلال المتموضعة في محور «نتساريم» وسط غزة، بعدد من صواريخ «رجوم»، فيما أعلنت «سرايا القدس» تفجيرها اليتين إسرائيليتين «بعبوات أرضية مزروعة مسبقاً» في حي تل الهوا جنوبي غربي مدينة غزة، وقصف تجمعات لجيش الاحتلال في محور التوغل بحي تل الهوا جنوب غرب مدينة غزة شمالي القطاع بقذائف الهاون. وفي مناطق وسط القطاع، انتشلت فرق الدفاع المدني أربعة شهداء بعد استهداف الاحتلال لمخيم البريج. أما في مدينة رفح جنوب القطاع، فقد تواصلت الاشتباكات العنيفة بين المقاومين وقوات الاحتلال. وقالت مصادر محلية لوكالة الأناضول إن عدداً من الشهداء سقطوا في غارات على مخيم الشابورة ومنطقة مصبح، فيما واصلت قوات الاحتلال نسف المباني في مناطق وسط وغرب رفح.

وأعلنت وزارة الصحة في غزة، في بيان أمس الاثنين، ارتفاع حصيلة شهداء العدوان إلى 38193 وعدد الجرحى إلى 87903 إصابات. وقالت الوزارة إنها أحصت بين من وصلوا إلى المستشفيات «40 شهيداً و75 إصابة خلال الساعات الأربع والعشرين الأخيرة» حتى صباح أمس الاثنين. وأعلن جيش الاحتلال، في بيان، إصابة 18 جندياً، بينهم 13 في قطاع غزة خلال الساعات الـ24 الماضية.



تقرير

إعلانات تشهيريّة يراها 41 مليون شخص

# حملة تشويه ضخمة ضد قطر

كشف باحثان عن حملة بدأت في عزّ العدوان الإسرائيلي على غزّة، لتشويه سمعة قطر، وذلك على نطاق عالمي

لندن ـ **العربي الجديد**

كشف الباحثان مارك أوين جونز وسوهان دسوزا، في تقرير مؤلف من 77 صفحة، نشر أمس الاثنين، عن حملة بدأت نهاية عام 2023، على نطاق عالمي، غرضها الأساسي تشويه صورة دولة قطر، وهي الأكبر، وتتواصل مع استمرار حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة للشهر التاسع. وتشارك في الحملة مواقع إلكترونية مشبوهة تدعو إلى مقاطعة الدوحة، إلى جانب رفع لوحة إعلانية في ساحة تايمز سكوير الشهيرة في نيويورك تنتقد المسؤولين في قطر، ومئات الإعلانات التشهيرية عبر منصة «فيسبوك» صادرة عن شبكة مع تشعبات فيتنامية، بحسب وكالة فرانس برس.

التقرير مقسّم إلى فقرات مختلفة، وتدعّم بالصور والملصقات والأمثلة التي شكّلت المحتوى الأساسي لهذه الحملة، إلى جانب رصد الإعلانات التي انتشرت على مختلف منصات التواصل الاجتماعي. وتتناول حملة التشهير هذه، أساساً، مواضيع تتعلّق برهاب المسلمين والمهاجرين، وتتضمّن إحداها دعاية معادية لقطر نشرت في الولايات المتحدة خلال اجتماع لناشطين وسياسيين محافظين شارك فيه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، فضلاً عن عريضة إلكترونية عبر موقع Change.org منسوبة إلى شخص ومنظمة وهميين.

وفي إطار البحث عن نقاط شبه بين الهجمات المختلفة، اكتشف جونز ودسوزا ووكالة فرانس برس مجموعة كبيرة من الأشخاص، بينهم قرصان معلوماتية فيتنامي، ومدرّسة مؤثّرة، ومروراً برجل دين مسيحي في الولايات المتحدة، يعملون جميعاً، على إخفاء الخيوط المؤدّية إلى العقل المدبر للعملية. ويبدو أن هذه الحملات تهدف إلى تعزيز مشاعر التشكيك حيال قطر، والاتحاد الأوروبي خلال العام الحالي الذي يشهد انتخابات في هذه الدول، تنطوي على رهانات كبيرة. والهدف الظاهر جعل «أي علاقة مؤسّساتية مع قطر مضرّة وخطرة»، بحسب دسوزا، مضيفاً أن «الهدف جعل إدارة النزاع الحالي في الشرق الأوسط أصعب من خلال الضغط على قطر»، الوسيط بين دولة الاحتلال الإسرائيلي وحركة حماس.

ومن المواقع الإلكترونية الجديدة التي هاجمت قطر في الأشهر الأخيرة، موقع يدعى Shame on Qatar (العار لقطر) ويزعم تمويل الدوحة «إرهابيين»، ويدعو إلى مقاطعة المؤسّسات التي تشرف عليها مثل متاجر هارودز الشهيرة في لندن ونادي باريس سان جيرمان الفرنسي لكرة القدم وفندق نيويورك بلازا. وظهر هذا الموقع في إبريل/ نيسان الأول 2022، أوضح أن بعض الاتهامات هي نفسها «مثل دعم الإرهاب والتطرّف، لكن اتهام الدوحة بتشجيع الهجرة إلى أوروبا جديد».

وفي مؤشر إلى أن الحملة لم تضعف، لا تزال هذه الإعلانات تصل إلى ما لا يقل عن 41 مليون شخص، على ما أفاد مارك أوين جونز وسوهان دسوزا اللذان أشارا إلى بيانات مصدرها مكتبة الإعلانات في «فيسبوك» وكلّفت هذه الإعلانات الواردة بلغات عدة، بينها الإنكليزية والفرنسية والعربية، 270 ألف دولار، وفق تقدير حذر للباحثين. وتشكّل فيتنام سوقاً سوداء معروفة لتبادل حسابات «فيسبوك» مقرصنة من أجل نشر إعلانات، لكنّ الباحثين شدّدا على أن فيتنام ليست مصدر الحملة المناهضة لقطر، بل مجرّد وسيط. وبواسطة بيانات مكتبة الإعلانات في «فيسبوك»، تمكّن الباحثان من الوصول عبر بعض الصفحات إلى شركة «إل تي ميديا» الفيتنامية للتسويق التي تدور حولها شبهات. وفي اتصال مع «فرانس برس»، نفى ممثل عن الشركة قدّم نفسه أنه لي فان تين، أن يكون على علم بأي شكل بهذه الحملة، مؤكداً أنه باع صفحات إلى زبائن مجهولين عبر تطبيق تليغرام للمراسلة.

سوف واقف في الدوحة، يناير 2024 (جوزيبي كاكاس/فرانس برس)

شرق غرب

### مصر توكد ان لا بديل عن «أونروا»

شدّد وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، أمس الاثنين، على أن «مصر لن تقبل أو تسمح بإيجاد أي بديل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (أونروا). وأكد في مؤتمر صحافي مشترك مع مفوض عام وكالة «أونروا» فيليب لازاريني، بالقاهرة، أن «الحملة الحالية التي يتم تنظيمها لزعزعة مصداقية الوكالة ليست جديدة ولكنها تستهدف كسر قدسية عمل المنظمات الدولية التي تدعم الشعب الفلسطيني».
(الأناضول)

### العثور على ضابط إسرائيلي مقتول بالقدس المحتلة

عثرت الشرطة الإسرائيلية، أمس الاثنين، على ضابط يعمل بمصلحة السجون مقتولاً بشقته في شمال غرب القدس المحتلة بالضفة الغربية المحتلة. وذكرت الشرطة في بيان أنه «خلال إجراءات التحقيق الأولية، تزايدت الشكوك بأن خلفية الحادث إجرامية، إذ لوحظت جروح حادة على جسده». بدورها، أفادت هيئة البث العبرية الرسمية، بأن الضابط في الأربعينيات من عمره، و«عُثر على جثته وعليها علامات طعن، وفي رقبته سكين مغروسة، في منزله».
(الأناضول)

### بنكيران يحذّر من تكرار «طوفان الأقصى»

حذّر الأمين العام لحزب العدالة والتنمية المغربي المعارض، عبد الإله بنكيران (الصورة)، مساء الأحد، من أن تغضي سياسات إسرائيل في غزة إلى تنفيذ هجمات مماثلة لـ«طوفان الأقصى»، الذي أطلقته فصائل فلسطينية ضد مواقع عسكرية إسرائيلية ومستوطنات محاذية للقطاع قبل 9 أشهر. وفي كلمة له خلال اجتماع حزبي في الرباط، قال بنكيران، الذي كان رئيساً سابقاً للحكومة، إن «طوفان الأقصى سيقع مرات، ما دامت إسرائيل تقوم بنفس المنطق القائم على التقتيل والتدمير». وأضاف أن «إسرائيل لا تفهم أن المسلمين يمكن أن يضحوا بأنفسهم بسبب الحرم المقدسي».
(الأناضول)

### تدمير 4 مسيّرات للحوثيين

أعلنت القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم»، مساء أول من أمس الأحد، أن قواتها دمّرت طائرتين مسيّرتين في مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين في اليمن، فيما دمّرت قوات شريكة (لم تسمّها) مسيّرتين حوثيتين فوق خليج عدن.
(رويترز)

### بحث إنهاء مهمة التحالف الدولي بالعراق

بحث رئيس الحكومة العراقية محمد شياع السوداني (الصورة)، أمس الاثنين، مع وفد عسكري أميركي بقيادة نائب مساعد وزير الدفاع الأميركي لشؤون الشرق الأوسط دانيال شابيرو، إجراءات إنهاء مهمة التحالف الدولي لمحاربة «داعش» في العراق وتفعيل العلاقات الثنائية بين البلدين. وجاء في بيان صادر عن الحكومة العراقية أن السوداني أكد ضرورة الخروج بـ«موقف حازم إزاء العدوان الصهيوني على غزة». ولم يكشف البيان عن أي تفاصيل جديدة حيال ملف إنهاء دور التحالف في العراق.
(العربي الجديد)

متابعة

# الاحتلال يغرّم المقدسيين بسبب تساقط أوراق الشجر

رام الله ـ **العربي الجديد**

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الاثنين، 30 مواطناً في الضفة الغربية، في يوم جديد من التصعيد منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، شمل أيضاً هدم منازل وإصابة مواطن، برصاص الاحتلال، خلال مواجهات في قرية قصرة جنوب نابلس. وبينما يكثّف الاحتلال من عدوانه العسكري في الضفة، تحدثت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية «وفا» أمس، عن أساليب جديدة للاحتلال للتضييق على المقدسيين. وأعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، أمس، أن قوات الاحتلال اعتقلت منذ مساء الأحد، وحتى صباح أمس، 30 مواطناً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم أطفال وأسرى سابقون. وتركزت عمليات الاعتقال في محافظات رام الله، وجنين، والخليل، في حين توزعت البقية على قلقيلية، وبيت لحم، ونابلس، وأريحا، وطوباس. ورفعت اعتقالات أمس، حصيلة الاعتقالات في الضفة منذ 7 أكتوبر، إلى أكثر من 9580 معتقلاً، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن تم الإفراج عنهم لاحقاً.

وضمن مسلسل الاعتداءات اليومي، هدمت قوات الاحتلال أمس، منزلين، أحدهما مأهول والآخر قيد الإنشاء، بالإضافة إلى دفيئات (خيم) زراعية، في ضاحية شوبكة شمال مدينة طولكرم شمال الضفة، كما هدمت 3 منازل وحظائر في مسافر يطا جنوب الخليل جنوب الضفة. وأوضح الصحافي حمزة حمدان من طولكرم لـ«العربي الجديد»، أن عملية الهدم جاءت وسط تحذيرات من هدم منازل أخرى في الفترة المقبلة، بعدما وُزّعت عدة إخطارات بالهدم لعدد من البيوت. وقال إن قوات الاحتلال زعمت بأن الهدم جاء بذريعة البناء من دون ترخيص في منطقة محاذية لجدار الفصل العنصري وبمسافة تقل عن حيفر المقامة على أراضي طولكرم، وإنها تقع في منطقة مصنفة «ج» وفق اتفاقيات أوسلو.

وسبّبت قوات الاحتلال، أمس، إحراق دفيئات زراعية، جنوب طولكرم، عقب استهدافها بقنابل ضوئية وصوتية، كما هدمت 3 منازل مبنية من الطوب والصفيح، وحظائر أغنام، وجرفت أراضي ووحدات صحية وخزانات مياه، واقتلعت أشجاراً في مناطق عدة من مسافر يطا جنوب الخليل، بحسب ما أكد لـ«العربي الجديد»، منسق اللجان الشعبية والوطنية جنوب الخليل الخليل راتب الجبور. كما هدمت قوات الاحتلال وفق وكالة وفا، مدرسة خلة عميرة الأساسية شرق يطا، علماً أن مستوطنتي مستوطنتي «كرمئيل» و«اتسخار ماي» المجاورتين، كانوا هاجموا المدرسة أكثر من مرة وحطموا محتوياتها، بهدف الضغط على الأهالي للرحيل من تلك المنطقة التي يسعى الاحتلال بشتى الطرق إلى تهجير سكانها قسراً والاستيلاء عليها لمصلحة المستوطنين. وبحسب وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، تعرضت 57 مدرسة في الضفة للاقتحام والتخريب، من الاحتلال ومستوطنيه، منذ 7 أكتوبر الماضي، وفي ما خصّ اعتداءات المستوطنين، اقتحم العشرات منهم، أمس، باحات المسجد الأقصى بحماية شرطة الاحتلال، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، وأدوا طقوساً تلمودية. وفي قرية بيتللو شمال غرب رام الله وسط الضفة، نصب مستوطنون خياماً على أراضي الفلسطينيين وبرفعوا فوقها أعلاماً إسرائيلية، وسط تحذيرات من أن يكون ذلك مقدمة لإقامة بؤرة استيطانية في تلك المنطقة.

يُغرَّم المقدسيون بسبب «حج مبرور» أو وجود قرميد على مدخل المنزل

وفي جنين، شيّع الفلسطينيون أمس، جثمان الشهيد أحمد رشاد محمود أبو الهيجاء (24 عاماً) بمسقط رأسه في بلدة كفرذان، علماً أن أبو الهيجاء استشهد مساء الأحد، متأثراً بجراح كان أصيب بها خلال عدوان الاحتلال على مدينة ومخيم جنين يوم الجمعة الماضي.

وفي تقرير لها، سلّطت وكالة «وفا»، أمس، الضوء على الأساليب الجديدة التي «يبتكرها» الاحتلال للتضييق على المقدسيين، والتي تضاف إلى سياسة هدم المنازل، ومحاولاته المتواصلة لأسرلة معالم المدينة وتهويدها، وفرض «الضرائب» الباهظة على ممتلكات الفلسطينيين، بل بات يبتدع أساليب جديدة للتضييق عليهم. واشتكى مقدسيون بحسب الوكالة من فرض غرامات مالية عليهم منذ مطلع العام الحالي، لأسباب «واهية» و«سخيفة» و«غريبة»، فتساقط أوراق الشجر أمام باب منزل قد يسبّب مخالفة مالية لسكانه. ومن الأسباب الأخرى لتغريم المقدسيين، كتابة «حج مبرور» أو وجود «قرميد» على مدخل المنزل، وغيرها.

وأمس الاثنين، اقتحمت شرطة الاحتلال حي الثوري في القدس، وفرضت غرامات مالية بالآف الشواكل على المواطنين، لأسباب بينها وجود فرن غاز، أو وضع خرطوم للمياه داخل المنزل. ويأتي ذلك وفق وكالة وفا، في ظلّ عدوان الاحتلال المتواصل على مدينة القدس، حيث وثّقت محافظة القدس في تقرير صدر عنها أخيراً، استشهاد 63 مواطناً من القدس منذ أكتوبر الماضي، وإصدار 279 حكماً بالسجن على مقدسيين من أصل 1495 حالة اعتقال، وتنفيذ 188 عملية هدم وتجريف في المحافظة، فيما اقتحم 33875 مستوطناً باحات المسجد الأقصى، وسجل 95 قراراً بالحبس المنزلي، و80 قراراً بالإبعاد عن المسجد الأقصى ومدينة القدس.

مسيرة للمستوطنين في الخليل، 6 يوليو الحالي (عامر شلاودي/الأناضول)

رصد

# إيران: قنواتنا مفتوحة مع أميركا

طهران ـ **صابر غل عنبري**

أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، أمس الاثنين، أن القنوات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة ما زالت «مفتوحة»، مشيراً إلى أن الطرفين يتبادلان الرسائل بطرق مختلفة. وأضاف كنعاني، في مؤتمره الصحافي الأسبوعي، أن المفاوضات غير المباشرة مع الجانب الأميركي قد أجريت في فترات زمنية مختلفة، مؤكداً أن هذه المفاوضات مستمرة، وواعداً بنشر تفاصيلها «إن اقتضت الحاجة». وأكد أن إيران ملتزمة بالتفاوض وسعت إلى استغلال المسارات الدبلوماسية «على أحسن الشكل» تأميناً لمصالحها الوطنية. وأوضح أن الحكومة الإيرانية الحالية تابعت المفاوضات النووية الرامية إلى رفع العقوبات ولم تألُ جهداً على هذا السبيل، داعياً إلى التريث لمعرفة سياسة الحكومة الإيرانية الجديدة التي سيشكلها الرئيس المنتخب مسعود بزشكيان لاحقاً بشأن المفاوضات النووية. وتواجه المفاوضات النووية بشأن الملف النووي الإيراني، انسداداً منذ سبتمبر/ أيلول 2020، ولم تنجح ثماني جولات تفاوض علنية غير مباشرة مع واشنطن في فيينا بعد تولي الرئيس الأميركي جو بايدن السلطة، في إحياء الاتفاق النووي الذي انسحب منه سلفه دونالد ترامب عام 2018، وهو ما دفع طهران مع مرور الوقت إلى التخلي عن التزاماتها النووية.

كنعاني خلال مؤتمره الصحافي أمس (محمد دورسون/الأناضول)

إضاءة

سيطرةٌ على عشرات القرى

# تركيا تواصل عملياتها داخل العراق

بغداد ـ **محمد الباسم**

سيطرت القوات التركية على عشرات القرى في محافظة دهوك ضمن إقليم كردستان العراق، ما أدى إلى تزايد عمليات الفرار من المنطقة، من جراء عمليات التوغل التي تقول أنقرة إنها تستهدف حزب العمال الكردستاني. وقال القيادي في ائتلاف النصر عقيل الربيعي، في تصريحات صحافية أمس الاثنين، إن «هناك قلقاً واسعاً من التوغل التركي الأخير، حيث شمل نصب سيطرات عسكرية وإقامة نقاط مرابطة وصولاً إلى مساع لإقامة قواعد عسكرية جديدة». وقدر «حجم التوغل على مدار سنوات بأنه تجاوز 150 كيلومتراً، وقد وصل إلى محيط العمادية وقراها في دهوك». وأضاف أن «التوغل التركي خرق للدستور العراقي»، موضحاً أن «صمت حكومتي بغداد والإقليم عن ملف حزب العمال الكردستاني أعطى الحجة لأنقرة للتوغل في عمق الحدود»، مشدداً على ضرورة أن «تكون هناك وقفة جدية للدفاع عن سيادة البلاد». وخلال الأيام الخمسة الماضية، تقدمت القوات التركية باتجاه مناطق باليتي وكاني ماسي وقرى جبل متين. وقالت مصادر أمنية، لـ«العربي الجديد»، إن «القوات التركية سيطرت على عشرات القرى في دهوك، ما اضطر مئات العوائل إلى النزوح باتجاه مناطق على أطراف مركز العمادية»، مبينة أن «آليات للجيش التركي دخلت مناطق ديمكا، بعد سلسلة هجمات بالقذائف على مخابئ ومقرات تابعة لمسلحي العمال الكردستاني».

وكشف مستشار رئيس الوزراء العراقي، إبراهيم الصميدعي، في تصريح متلفز أمس الاثنين، أن «هناك تنسيقاً مع الحكومة العراقية بخصوص العمليات العسكرية للجيش التركي في إقليم كردستان»، موضحاً أن «حزب العمال الكردستاني يقوم بعمليات إجرامية، والحكومة العراقية قد صنفته منظمة إرهابية، والعمليات التركية تجري وفق تنسيق بين بغداد وأنقرة». من جهته، أشار عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني وفاء كريم إلى أن «عدم الرد العراقي، سواء من بغداد أو أربيل، يدل على موافقة على العمليات» التركية، معتبراً، في حديث إلى «العربي الجديد»، أنه «من الضروري أن تكشف الحكومة عن الخسائر المادية والبشرية التي تلحق بالمدنيين، لأننا لا نعرف ماذا يحدث في تلك المناطق». وكشف عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، محمد الشمري، عن اجتماع للجنة الأمن والدفاع البرلمانية اليوم الثلاثاء لمناقشة التوغل التركي الأخير في الأراضي العراقية، والتطورات العسكرية هناك، و«نحن نعتقد أن ما يجري هو عملية احتلال»، وفقاً لما نقلته عنه وكالة شفق نيوز المحلية أمس الاثنين.

تقرير

## تطمينات تركية للشارع المعارض في شمال سورية مع اقتراب التطبيع مع دمشق

# تقارب أنقرة ونظام الأسد

يثير تقارب أنقرة مع نظام الأسد قلقاً في الشمال السوري، غير أن تطمينات تركية للشارع المعارض ركزت على رفض التخلي عن السوريين في تركيا وشمال سورية. وفي لقاء بين مسؤولين أتراك ووجهاء سوريين، في ريف حلب الشمالي، كان للا تراك موقف يشدد على حماية السوريين في تركيا وفي سورية

غازي عنتاب ـ **محمد امين**

دفع تقارب أنقرة ونظام الأسد إلى وضع كل الملفات الساخنة على طاولة حوار بين الجانب التركي والعشرات من الشخصيات السورية المعارضة في شمال البلاد، التي نقلت لتركيا مخاوف وهواجس الشارع السوري المعارض من أي تقارب، يفضي إلى مصالحة واستعادة العلاقات ما بين الحكومة التركية والنظام. وعُقد الاجتماع أمس الأول الأحد في منطقة حوار كلس بريف حلب الشمالي، وحضره عن الجانب التركي شخصيات أمنية وعسكرية تتولى الملف السوري، إضافة إلى قادة في فصائل المعارضة السورية المرتبطة بأنقرة، ووجهاء وأكاديميين وصحافيين سوريين، للتباحث في كل القضايا والملفات الساخنة في الشمال السوري. وحول ذلك، كشف الصحافي عبد الكريم ليلى في حديث مع «العربي الجديد»، وهو أحد الذين حضروا الاجتماع، أن الشخصيات العسكرية والمدنية أكدت رفض الشارع السوري المعارض (أي شكل من أشكال المصالحة مع النظام ما لم تتحقق مطالبه في إنجاز حل سياسي يُسقط هذا النظام ويحوّل رموزه إلى المحاكمة». كما أكدت هذه الشخصيات حق السوريين في شمال البلاد بـ«انتخاب قيادة ذات صلاحيات كاملة، يعود لها قرار الحرب والسلم، وأنه لا يمكن اختزال الثورة بأشخاص معينين غير منتخبين»، في إشارة إلى الائتلاف الوطني السوري الذي حمّله الشارع المعارض مسؤولية تراجع الاهتمام الإقليمي والدولي بالقضية السورية. وتابع ليلى: «طالبنا الحكومة التركية بتأمين الحماية لجميع اللاجئين السوريين في تركيا حسب قانون الحماية المؤقتة، وتشكيل لجنة متابعة قانونية مشتركة سورية تركية، لهذا الخصوص». وأشار إلى أنه «أكدنا استمرارية الحراك الثوري والشعبي مع التأكيد على سلميته، ورفض أي أعمال تخريبية للمؤسسات المدنية والعسكرية، ورفض أي فعل ينافي مبادئ الثورة السورية وقيمها». ووفق ليلى، طالب الحضور الجانب التركي بعدم التدخل في «عمل المجالس المحلية والمحاكم والنقابات والهيئات المدنية»، ومحاربة «المفسدين وتجار المعابر والمسؤولين عن التهريب»، والقيام بـ«إجراءات وإصلاحات في الشمال لتشجيع اللاجئين السوريين على العودة الطوعية لبلادهم، من قبيل فتح باب الزيارات من تركيا وإليها، ودعم قطاعي التعليم والصحة وتحسين المستوى المعيشي، وتعزيز استقلالية القضاء في الشمال السوري». وأشار إلى أن المسؤول التركي نفى خلال الاجتماع نيّة أنقرة المصالحة مع النظام «على حساب الثورة السورية». من جهته، وصف غياث أحمد دك، وهو رئيس مجلس أمناء جامعة الزيتونة الدولية في مدينة اعزاز شمال حلب، في حديث مع «العربي الجديد»، الاجتماع بـ«الإيجابي جدا»، مضيفاً: لأول مرة يجتمع الأتراك مع ممثلين حقيقيين للحراك الثوري والشعبي في شمال سورية. وأشار أحمد دك والذي كان من ضمن الحضور، إلى أن المطالب التي «قدمناها ستناقش على مستويات عليا في الدولة التركية»، مضيفاً: لمسنا رغبة تركية في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية في شمال سورية. وأكد أن الشخصيات التي حضرت الاجتماع «طرحت كل مشاكل المنطقة بكل جرأة»، مشدداً على أنه أكدنا رفض التطبيع بالمطلق مع النظام تحت أي ذريعة، بل طالبنا بتوسيع النطاق الجغرافي للمناطق المحررة من خلال استعادة منطقتي تل رفعت (شمال حلب) ومنبج (شمال شرقي حلب). وتابع: المسؤول التركي أكد أن أنقرة لن تسلم الشمال السوري للنظام، وأنها لن تتخلى عما يقارب من 8 ملايين سوري في تركيا وفي شمال سورية، وأنها تعمل على تطوير هذا الشمال من النواحي كافة.

> نفى مسؤول تركي المصالحة مع الأسد على حساب الثورة السورية
>
> طه عودة: الجانب التركي غير مستعد للتفريط بالمعارضة السورية

وجاء هذا الاجتماع عقب العديد من الأحداث التي عصفت أخيراً بعلاقة التنسيق والتعاون اللامحدود التي تربط بين الجانب التركي والمعارضة السورية والممتدة منذ عام 2012، والتي بدأت في الآونة الأخيرة تشهد توتراً بسبب تقارب أنقرة ونظام الأسد بوساطة روسية، وهو ما أثار غضب واستياء الشارع السوري المعارض الذي شعر أن «الحليف» التركي في طريقه للتخلي عنه من دون مراعاة مصالحه. وانعكس التوتر على الشارع في تركيا والشمال السوري، حيث شهدت عدة مدن تركية، منها قيصري وغازي عنتاب وهاتاي وأورفه، أعمال عنف واعتداءات على اللاجئين السوريين. وفي رد واضح على الاعتداءات التي طاولت اللاجئين السوريين في تركيا، شهد الشمال السوري لأول مرة إنزال العلم التركي عن الدوائر والمؤسسات في المدن والبلدات في الشمال السوري فضلاً عن بعض الاعتداءات على شاحنات تركية. وفي مواجهة تقارب أنقرة ونظام الأسد يشهد الشمال السوري اعتصامات وتظاهرات منددة لإيصال رسائل واضحة للجانب التركي، أن سكان هذا الشمال لن يقبلوا أي حلول جزئية ثنائية لا تقوم على تنفيذ مضامين القرارات الدولية، خصوصاً القرار 2254، بجذافيرها. ويبدو أن الجانب التركي أراد من هذا الاجتماع ترميم العلاقة التي بدأت تتصدع مع هذا الشارع، الذي اهتز على وقع الخطوات المتسارعة من قبل أنقرة تجاه النظام الذي يقابلها حتى اللحظة بالصمت وربما الرفض.

احراق شاحنة تركية في مدينة الباب، 1 يوليو 2024 (بكر القاسم/فرانس برس)

ورأى المحلل السياسي التركي طه عودة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن تقارب أنقرة ونظام الأسد «مقلق للمعارضة السورية التي تستضيفها أنقرة منذ سنوات»، مضيفاً: أعتقد أن الجانب التركي غير مستعد للتفريط بهذه المعارضة، ولكن ربما ستحصل تغييرات في الشمال السوري بناء على تفاهمات مع موسكو حدثت خلال اجتماع الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين في أستانة، الأربعاء الماضي. وتعليقاً على الاجتماع، رأى الأكاديمي، الباحث ياسين جمول، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «لولا استشعار الجانب التركي للخطر بعد انتفاضة الشارع في الشمال جراء السياسات التركية، لما عُقد هذا الاجتماع من الأساس». وتابع: حضور هذا العدد الكبير من العسكريين والمدنيين فتح الباب أمام رفع سقف مطالب الشارع السوري المعارض من الجانب التركي. وأعرب عن اعتقاده أن «مثل هذه الاجتماعات لن يكون لها أي تأثير على ملف اللاجئين السوريين في تركيا»، مضيفاً: هذا الملف تتقاذفه الكثير من الأجندات السياسية في تركيا، حتى داخل الأحزاب التركية هناك تناقض في المواقف داخل الحزب الواحد حيال الوجود السوري في تركيا. وتابع: نأمل أن يتمخض هذا الاجتماع عن تغيّر واضح في السياسة التركية حيال الشمال السوري.

### قتلى في حمص والحسكة

كشفت مصادر عاملة في وحدات الرصد والمتابعة التابعة للمعارضة السورية، لـ«العربي الجديد»، أمس الاثنين، أن صاروخاً في صفوف قوات النظام قُتل مع ثلاثة عناصر من مجموعته، من جراء هجوم نفذته خلايا تنظيم «داعش» استهدف سيارته على طريق مدينة السخنة بريف حمص الشرقي. كما قُتل قيادي في صفوف قوات سوريا الديمقراطية «قسد»، وثلاثة عناصر آخرين كانوا برفقته، بمُسيّرة تركية في ابو راسين بريف محافظة الحسكة الشمالي، شمال شرقي سورية.

إضاءة

ديفيد لامي في داونينغ ستريت، 5 يوليو الحالي (Getty)

## هل يتبدل موقف بريطانيا من المحكمة الدولية؟

لندن ـ **ربيع عيد**

يطرح تولي حكومة جديدة برئاسة حزب العمال السلطة في بريطانيا، تساؤلات عن التغييرات التي يمكن أن تجريها في السياسة الخارجية، ولا سيما تجاه القضية الفلسطينية، وذلك بعدما كانت حكومة ريشي سوناك السابقة قد باشرت بإجراء لمحاولة تأخير إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بسبب جرائم حرب ترتكبها إسرائيل في غزة. وفي مذكرة قدمتها الحكومة البريطانية السابقة إلى المحكمة الجنائية الدولية، زعمت المملكة المتحدة في طعنها أن المحكمة ليس لها اختصاص على المواطنين الإسرائيليين. وقد تم تقديم طلب بريطانيا لتقديم الطعن سراً في 10 يونيو/حزيران الماضي، ولكن كشفت عنه قبل أسبوعين المحكمة الجنائية الدولية. في طعنها القانوني، تساءلت المملكة المتحدة عما إذا كان بإمكان المحكمة الجنائية الدولية أن تأمر باعتقال مواطنين إسرائيليين. وقالت وزارة الخارجية البريطانية إن السلطة الفلسطينية ليس لها اختصاص قضائي على المواطنين الإسرائيليين بموجب اتفاقات أوسلو، ونتيجة لذلك لا يمكنها نقل الاختصاص القضائي إلى المحكمة الجنائية الدولية.

لكن بحسب صحيفة «ذا غارديان»، قال مسؤولو حزب العمال إن الحزب يعتقد أن المحكمة الجنائية الدولية لها ولاية قضائية على غزة. ومنحت الدائرة التمهيدية في المحكمة، المملكة المتحدة مهلة حتّى 12 يوليو/تموز الحالي لتقديم مطالبتها كاملة، ولكن يبدو الآن أنه من غير المرجح إلى حد كبير أن تمضي الحكومة الجديدة قدماً في هذا الطلب.

وأكد وزير الخارجية الجديد عن حزب العمال ديفيد لامي، في أكثر من مناسبة قبل وصول «العمال» إلى السلطة، ضرورة احترام المؤسسات الدولية. وفي تصريحات جديدة له لقناة «بي بي سي»، قال إنه سيبدأ هذا الأسبوع بمراجعة قضايا مثل التمويل المستقبلي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، والمشورة القانونية المقدمة للحكومة السابقة التي قالت إنه لا يوجد خطر من استخدام مبيعات الأسلحة البريطانية من طرف إسرائيل، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، وهي المشورة التي رفضت الحكومة السابقة نشرها. وأكد لامي أن المملكة المتحدة لا تريد أن يكون لها دور «في استمرار المعاناة الهائلة في قطاع غزة». وحول نشر الاستشارة الرسمية حول شرعية مبيعات الأسلحة، قال لامي «لقد قطعت تعهداً رسمياً في البرلمان بأنني سأنظر في التقييمات القانونية، وسأبدأ هذه العملية بالطبع، بمجرد أن أتمكن من ذلك»، قائلاً إنه سوف يشرع في ذلك الأسبوع المقبل «عندما أجلس مع المسؤولين». وأضاف مدافعاً عن موقف حزب العمّال في أعقاب فقدان الدعم بين العديد من الناخبين المسلمين والعرب واليسار في الانتخابات العامّة، وهو كان من النواب الذين رفضوا سابقاً التصويت في البرلمان على وقف إطلاق النار في غزة: «لقد كنت واضحاً تماماً بشأن القانون الإنساني الدولي. لن يكون هناك أي تراجع عن ذلك، لأنه من المهم أن يُنظر إلينا جميعاً على أننا نؤيد النظام القائم على القواعد في وقت تتخلص منه الدول الاستبدادية بشكل خاص».

شرق غرب

### بايدن يدعو الديمقراطيين للاتحاد خلف ترشحه للرئاسة

دعا الرئيس الأميركي جو بايدن (الصورة)، أمس الاثنين، البرلمانيين الديمقراطيين المجتمعين في دورة برلمانية جديدة إلى «الاتحاد» خلف ترشحه الذي اهتز بعد مناظرته أمام منافسه دونالد ترامب. وكتب الرئيس الأميركي في رسالة للمشرعين: «رغم التكهنات في الصحافة وأماكن أخرى، تصميمي ما زال قوياً للاستمرار في السباق»، معتبراً أنه «آن الأوان للاتحاد وللمضي قدماً كحزب موحد وإلحاق الهزيمة بدونالد ترامب».

(فرانس برس، رويترز)

### الأمم المتحدة: رواندا دعمت «إم 23» في الكونغو

تناول خبراء من الأمم المتحدة، في تقرير نشر أمس الاثنين، عملية «السيطرة على أراضٍ» التي ينفذها الجيش الرواندي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث ينشر «ثلاثة إلى أربعة آلاف عسكري» إلى جانب متمردي حركة «إم 23». وقدر الخبراء أن الضباط الروانديين سيطروا «بحكم الواقع» على عمليات «إم 23»، وهي جماعة متمرّدة كونغولية.

(فرانس برس)

### شقيقة كيم تعتبر تدريبات سيول استفزازاً

وصفت كيم يو جونغ، شقيقة الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، التدريبات العسكرية التي أجرتها كوريا الجنوبية بالقرب من الحدود بين البلدين بأنها استفزاز صريح وغير مبرر. وقالت كيم، بحسب الوكالة الكورية الشمالية، إنه في حال وجدت بيونغ يانغ أن سيادتها انتهكت، فإن قواتها المسلحة ستنفذ المهمة والواجب على الفور وفقاً لدستورها. وكان الجيش الكوري الجنوبي أجرى تدريبات مدفعية بالذخيرة الحية بالقرب من الحدود البحرية الغربية أواخر يونيو/ حزيران الماضي لأول مرة منذ العام 2018.

(رويترز)

### اتفاق دفاعي بين الفيليبين واليابان

وقعت الفيليبين واليابان، أمس الاثنين، ميثاق دفاع يسمح لكل من الدولتين بنشر قوات في الدولة الأخرى لتعزيز علاقاتهما بوجه صعود النفوذ الصيني. وتم التوصل إلى الاتفاق في مانيلا، حيث أجرى وزير الدفاع الياباني مينورو كيهارا ووزيرة الخارجية يوكو كاميكاوا محادثات مع نظيريهما الفيليبينيين جيلبرتو تيودورو وإنريكي مانالو. ويوفر الاتفاق الإطار القانوني لليابان والفيليبين لإرسال أفراد دفاع إلى أراضي كل منهما للتدريب وغير ذلك من العمليات.

(فرانس برس)

### ميلي يندد بـ«اضطهاد قضائي» يتعرض له بولسونارو

نَدّد الرئيس الأرجنتيني خافيير ميلي (الصورة)، أمس الاثنين، بـ«اضطهاد قضائي» يتعرض له الرئيس البرازيلي السابق جايير بولسونارو. وقال ميلي، خلال مؤتمر العمل السياسي للمحافظين في البرازيل في بالنيناريو كامبوريو في ولاية سانتا كاتارينا جنوب البرازيل: «انظروا إلى الاضطهاد القضائي الذي يتعرض له بولسونارو هنا في البرازيل».

(فرانس برس)

# الحدث

## غالانت يصرّ على فصل جبهة لبنان عن غزة

يصرّ حزب الله على ربط جبهة لبنان بغزة، ضمن ما يسمى «وحدة الساحات»، بينما يشدد وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت على الفصل بين الجبهتين، وهو ما كرره خلال جولة له في الجولان المحتل أمس الأول الأحد

بيروت ـ **العربي الجديد**
طهران ـ **صابر غل عنبري**

برز موقفان، مساء الأحد وأمس الاثنين، يرتبطان بالجبهة اللبنانية؛ الأول أكد فيه وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت على فصل جبهة لبنان عن غزة. والموقف الثاني يتعلق بالتأكيد الإيراني على «الدفاع عن أمن لبنان» في أي حرب إسرائيلية شاملة محتملة. أما أمنياً، فكان لافتاً الإعلان عن إصابة شخص أميركي بقصف لحزب الله على مواقع عسكرية إسرائيلية في الشمال الفلسطيني المحتل. وأمس الاثنين، حذّر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، في مؤتمره الصحافي، من مغبة نشوب أي حرب إسرائيلية على لبنان، قائلاً إن بلاده «لن تتردد» في الدفاع عن أمن لبنان. وأكد أن «الكيان الصهيوني عليه أن يعلم تبعات أي مغامرة في المنطقة، خصوصاً ضد لبنان». واعتبر أن «الدفاع عن لبنان مبدأ أساسي لدينا»، وأن «أي اعتداء على لبنان سيشكل أرضية لزيادة التوتر في المنطقة ويهدد الأمن والسلم فيها». وشدّد كنعاني على أن «إسرائيل تتحمل عواقب أي هجوم على لبنان، وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته».

وكان رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية الإيراني، كمال خرازي، قد أكد في وقت سابق من الشهر الحالي أن بلاده لا ترغب في حرب إقليمية، كاشفاً عن أنها طلبت من الولايات المتحدة ممارسة الضغط على إسرائيل لأجل منع التصعيد. وأضاف خرازي، في مقابلة مع صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، أن إيران ستدعم حزب الله عسكرياً وبكل وسائل في حال شن الاحتلال الإسرائيلي حرباً شاملة ضده. وأوضح أن نشوب حرب شاملة على لبنان من شأنه أن يوسع الحرب في عموم المنطقة، وستشارك فيها جميع الدول، بما فيها إيران.

ومساء أول من أمس الأحد، توعّد وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، بمواصلة المواجهات المتصاعدة مع حزب الله في المنطقة الحدودية مع لبنان، إلى حين دفع حزب الله إلى «تسوية» تتيح إعادة سكان الشمال، حتى لو تم التوصل إلى «تسوية في الجنوب» (في غزة)، على حد تعبيره، تشمل وقفاً لإطلاق النار في القطاع. وخلال جولة ميدانية على قمة جبل الشيخ في الجولان السوري المحتل، مساء أول من أمس الأحد، أجرى غالانت تقييماً للأوضاع، وتلقّى استعراضاً للتطورات، بما في ذلك هجمات حزب الله «ومحاولات إيران ووكلائها للتموضع في هضبة الجولان». وذكرت وزارة الأمن الإسرائيلية، في بيان، أن غالانت شدد على «التحرك الهجومي في مواجهة هذه المحاولات»، علماً بأن الحكومة الإسرائيلية صادقت أخيراً على تمديد نزوح سكان المستوطنات الإسرائيلية الحدودية مع لبنان حتى 31 أغسطس/ آب المقبل. وبحسب البيان، أجرى غالانت محادثة مع عناصر الكتيبة 53 التابعة لسلاح المدرعات؛ اطلع خلالها على «تعزيز الاستعداد لاحتمال شن عملية ضد حزب الله»، وأكد أن الهدف الرئيسي للعمليات في الشمال «هو تقويض جاهزية العدو وتعزيز جاهزية الجيش لأي تطور محتمل». وقال غالانت مخاطباً الجنود: «هدفكم هو زيادة جاهزيتكم والعمل على تآكل العدو، ما يؤدي إلى تراجع قدراته بشكل يومي». وتابع «لقد أصدرت تعليمات واضحة للقوات في الجنوب والشمال، الحديث عن جبهتين منفصلتين؛ حتى لو توصلنا إلى تسوية في صفقة التبادل، وأمل بشدة أن نتمكن من التوصل إليها في الجنوب، فإن ذلك لا يلزمنا بشأن ما يحدث هناك، إلا إذا توصل حزب الله إلى تسوية». وادعى أن 450 مقاتلاً في صفوف حزب الله والفصائل الفلسطينية التي تنشط من لبنان قتلوا خلال المواجهات المتواصلة. وقال غالانت إن هذه الحصيلة تشمل قيادات رفيعة، بما في ذلك «أكثر من 15 من قادة الألوية التابعة لحزب الله و3 قادة فرق»، وقال إن هذا «يمثل أكثر من 50% من إجمالي عدد قادة حزب الله في جنوب لبنان». ولطالما شدّد حزب الله على أن المواجهات على جبهة لبنان «تنتهي بمجرد وقف العدوان على غزة».

وجاءت تعليقات غالانت بعد نشر وسائل إعلام تابعة لحزب الله، أمس الاثنين، معلومات حول «مركز الاستطلاع الفني والإلكتروني بعيد المدى على الاتجاه الشرقي (مرصد التلّ الشرقي) في جبل حرمون في الجولان السوري المحتل الذي استهدفته المقاومة الإسلامية يوم أمس (أول من أمس الأحد) بالصليات الانقضاضية».

في سياق آخر، أفاد المركز الطبي للجليل في نهاريا بـ«تدهور» حالة مواطن أميركي أصيب بشظايا صاروخية في القسم الأعلى من جسده، في أعقاب استهداف مبنى في مستوطنة زرعيت، بصواريخ مضادة للمدرعات، أول من أمس الأحد. وأضاف المركز في بيان أنه «تم إدخاله إلى غرفة الصدمة، حيث اضطرت الفرق الطبية إلى تخديره ووضعه على جهاز التنفس الاصطناعي». ولاحقاً كشف متحدث باسم المركز الطبي لشبكة سي أن أن الأميركية، أن المواطن الأميركي في «حالة خطيرة ومستقرة». وأصيب أربعة إسرائيليين، بينهم اثنان بحالة خطيرة، من جراء إطلاق صواريخ مضادة للمدرعات من لبنان، الأحد، استهدفت مواقع إسرائيلية في الجليل الغربي. ولم يتم الكشف عما إذا كان هذا المواطن الأميركي مدنياً أم عسكرياً، أو إذا كان إسرائيلياً يحمل الجنسية الأميركية، ولا سبب وجوده في منطقة عسكرية يُمنع وجود مدنيين أو أجانب فيها.

> تدهورت حالة أميركي أُصيب بقصف حزب الله في الجليل
>
> الخارجية الإيرانية: الدفاع عن لبنان مبدأ اساسي لدينا

قال عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب حسن عز الدين، أن «المقاومة وسّعت من ردها على العدو الصهيوني ودكّت أهدافاً نوعية وقواعد جوية، مثل المراكز القيادية على مستوى المنطقة الشمالية، واستخدمت فيها أسلحة متطورة؛ سواء على مستوى المسيّرات أو الصواريخ التي تصل إلى أهدافها وباتت اليوم تستهدف على عمق 35 كلم». وأضاف عز الدين خلال حفل تابيني أقيم في بلدة البيسارية (الجنوبية): «نؤيد المقاومة الفلسطينية وندعمهم، وعندما يقف العدوان على غزة ستقف سائر الجبهات». ولفت عز الدين إلى أن المبادرات التي تتحدث عن إرسال قوات دولية أو عربية إلى غزة لن يُكتب لها النجاح، لأن اليوم التالي في غزة سيكون فلسطينياً بامتياز، بما يحقّق مصالح الشعب الفلسطيني وتطلعاته».

ميدانياً، سقط شهيد وجريح جراء غارة إسرائيلية على دراجة في سهل القليلة، قضاء صور، فجر أمس الاثنين، نعاه حزب الله. وذكر جيش الاحتلال في بيان أنه «قضى على المخرب في الوحدة الصاروخية لحزب الله المدعو مصطفى حسن سلمان». كما أغار الطيران الحربي الإسرائيلي، أمس الاثنين، على جبل طورة في منطقة جزين، مما أدى إلى نفوق أكثر من 500 رأس ماعز في حظيرة للمواشي. ودانت وزارة الزراعة اللبنانية الغارات. وطاولت الغارات الإسرائيلية بلدة حولا. كما قصف الاحتلال مدفعياً، أمس الاثنين، عيتا الشعب والمنطقة الواقعة بين عيتا الشعب ورميش، وبرعشيت. وحلّق الطيران الحربي الإسرائيلي بحلق على علو متوسط فوق مدينة صور وقرى القضاء وبلداته، وفوق القطاع الشرقي.

وليل الأحد ـ الاثنين، أغارت الطائرات الحربية الإسرائيلية على سهل القليلة، جنوبي مدينة صور، وعلى عيتا الشعب ورب ثلاثين والعديسة وطلوسة وأطلق صاروخاً على منزل في قبريخا لكنه لم ينفجر. وقصف الاحتلال مدفعياً منطقة اللبونة عند أطراف الناقورة وبرج الملوك. وهاجم حزب الله، ليل الأحد ـ الاثنين، مقر قيادة الفرقة 91 المستحدث في ثكنة إيبليت، والمواقع العسكرية في ليمان.

من الغارة على مزرعة للمواشي في جزين، أمس (محمود زيات/فرانس برس)

تقرير

يجد حلف شمال الأطلسي نفسه أمام تحديات خارجية وداخلية وجودية، في الذكرى الـ75 على تاسيسه، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو ما يخيّم على قمته المقررة بين اليوم الثلاثاء وبعد غد الخميس في واشنطن

# أجواء حربية في قمة «ناتو»

## تحديات وجودية في ذكراه الـ75

كوبنهاغن ـ **سامر الياس**

وسط تحديات خارجية وداخلية هائلة، يلتقي قادة حلف «ناتو» بين اليوم الثلاثاء وبعد غد الخميس، في قمة مصيرية لحلف شمال الأطلسي كان يفترض أن تكون احتفالية في الذكرى 75 عاماً على إنشاء التكتل في الرابع من إبريل/نيسان 1949، الذي صمد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (1939 1945). واستطاع جذب أعضاء جدد في السنوات الأخيرة، مع قائمة انتظار لعدد من الدول على رأسها أوكرانيا. وعلى مدار ثلاثة أيام، تخطف قمة «ناتو» الأضواء من الحملة الرئاسية المشتعلة في واشنطن، أهم مركز للقرار في الحلف، وسط مخاوف من صعود قادة قد يذهبون إلى تغيير قواعد الأمن الخاصة ببلادهم وتفضيل الدفاع الذاتي وتحالفات جديدة، في ظلّ خلافات داخلية حول سياسات الحلف وتمويله، وتوسيع عضويته، رغم حجم التحديات الخارجية الهائلة.

في الأيام الأخيرة، كشف الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ أن قمة «ناتو» واشنطن ستركز على ثلاثة مواضيع رئيسية: الأول: تعزيز دفاع الحلفاء والردع، وهو «العمل الأساسي لحلف شمال الأطلسي». والثاني: دعم جهود أوكرانيا للدفاع عن ذاتها، وهو البند «الأكثر إلحاحاً» على جدول الأعمال. والثالث: الاستمرار في تعزيز شراكات «ناتو» العالمية «خصوصاً في منطقة المحيطين الهندي والهادئ»، في محاولة لاحتواء صعود الصين وروسيا. وكشفت مواقف وتصريحات المسؤولين في الدول الأعضاء في «ناتو» عن وجود خلافات كبيرة تعطل الوصول إلى استراتيجية واضحة شاملة بشأن البنود الثلاثة السابقة، ولكن الأخطر ربما هو حالة عدم اليقين بشأن قدرة «ناتو» على الاستمرار حلفاً متماسكاً في ظل صعود اليمين الشعبوي في أوروبا، واحتمال وصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم في البيت الأبيض خريف العام الحالي، ما يفرض على كثير من الدول الأعضاء اختيار استراتيجيات دفاعية وأمنية جديدة تتناسب مع قدراتها الذاتية وموقعها الجغرافي، ضمن واقع عالمي جديد فرضته وقائع الحرب الروسية على أوكرانيا المستمرة منذ 24 فبراير/ شباط 2022. أظهر تقرير صادر عن معهد أبحاث الدفاع الشامل السويدي، مطلع شهر يونيو/ حزيران الماضي، أن قدرة أوروبا على الصمود في وجه أي هجوم روسي لا تزال منخفضة، كما كانت قبل ثلاث سنوات. وأكد معدو التقرير أن الأمر بالنسبة للأوروبيين سيكون صعباً ومحفوفاً بالمخاطر على المدى القصير. وأوضح التقرير أن القوات المسلحة في معظم البلدان الأوروبية بنيت على أساس الاحتياجات وقت السلم، وكانت كافية حينها، لكن في حالة الحرب هناك حاجة إلى عدد أكبر بكثير من الجنود والمعدات ومنظومات الأسلحة والذخائر. وإضافة إلى النقص الكبير في عدد الوحدات والأفراد، تعاني القوات المسلحة في البلدان الأوروبية أيضاً من تدني القدرات اللوجستية لنقل وحدات مقاتلة نحو الشرق، في مواجهة روسيا.

ورغم الميزة الديمغرافية والصناعية والاقتصادية الهائلة التي تتفوق بها البلدان الأوروبية على روسيا، إلا أن هذه البلدان ليست مستعدة لحرب طويلة. ويرجع هذا القصور إلى أن معظم البلدان الأوروبية لم تستثمر في مجال التسلح بشكل صحيح إلا بعد الحرب الروسية على أوكرانيا في فبراير 2022. ويضاف إلى ذلك أن بناء القدرات العسكرية يستغرق وقتاً طويلاً، حتى لو تم رصد ما يكفي من موازنات دفاعية، وتتطلب إضافة إلى الموازنات، تخصيص الأموال، ووضع خطة متكاملة، واتخاذ القرارات بشأن المشتريات والتطوير والإنتاج والتسليم والتشغيل.

استناداً إلى بيانات «يوروستات» للتركيبة السكانية لعام 2023، يعيش أكثر من 108 ملايين رجل تتراوح أعمارهم بين 18 و55 عاماً في دول «ناتو» الأوروبية (التي لا تشمل ألبانيا وقبرص ومالطا)، بالإضافة إلى النرويج خارج الاتحاد الأوروبي. وفي بريطانيا التي غادرت الاتحاد الأوروبي، هناك 16,4 مليون رجل في هذا العمر. وبالتالي، فإن لدى دول «ناتو» في أوروبا أكثر من 124 مليون رجل مناسب للخدمة العسكرية. وفي أعقاب قمة «ناتو» في 11 يوليو/تموز 2023، في فيلنيوس، تمت الموافقة على خطة لنشر 300 ألف جندي في جزء من قوات التحالف في إطار قوة الرد السريع التابعة لحلف شمال الأطلسي، على الجانب الشرقي للحلف في غضون 30 يوماً. وفي الوقت نفسه، يتم النظر في إمكانية نشر ما يصل إلى 100 ألف جندي في الأيام العشرة الأولى، و200 ألف في مدة تتراوح بين 10 أيام و30 يومياً، وما يصل إلى 500 ألف في 180 يوماً. وتم الإعلان عن حقيقة زيادة قوة الرد السريع إلى هذا الحجم من 40 ألف شخص في نهاية الشهر ذاته من قبل ستولتنبرغ. وفي نهاية عام 2023 بلغ عدد قوات الرد السريع 60 ألف فرد في تسعة ألوية، وفقاً ما أفاد «ناتو» على موقعه.

وتعاني الجيوش الأوروبية وحتى الجيش الأميركي بالفعل من نقص في الأفراد، وربما يستغرق الأمر ما يزيد قليلاً عن عامين لإعادة بناء أو توسيع نظام التجنيد وإعادة تشكيل العمليات الإدارية. وفي أحسن الأحوال، وفي سياق صراع واسع النطاق في الشرق، فإنهم قادرون على توفير قوات الخط الأول فقط. أما الاحتياطيات، فقد أصبحت الآن هزيلة، نظراً للمساعدات المستمرة لأوكرانيا، وكي يتمكن الأوروبيون من إحياء القدرة على التعبئة حقاً، يحتاجون إلى إعادة تشغيل وتوسيع مجمعهم الصناعي العسكري، وهذه مهمة تستغرق سنوات عديدة. ولتأمين الردع يحتاج «ناتو» إلى الالتفات أكثر إلى درء مخاطر الحروب الهجينة باستخدام الهجمات السيبرانية وغيرها. مع انضمام فنلندا والسويد أخيراً، ارتفع عدد الدول الأعضاء إلى 32 عضواً. وأفقت قمة العام الماضي في فيلنيوس على أول خطط مفصلة لحلف شمال الأطلسي للدفاع عن أراضي الحلفاء منذ الحرب الباردة (1947 1991). كذلك يتزايد الإنفاق الدفاعي في أوروبا. ومن المتوقع أن يحقق 23 حليفاً (من أصل 32) هذا العام (في بعض الحالات بهامش كبير) هدف إنفاق 2% من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع أو يتجاوزه، مقارنة بثلاثة في عام 2014، عندما تم إضفاء الطابع الرسمي على التعهد.

من المؤكد أن المهمة الأكثر إلحاحاً لحلف شمال الأطلسي ستكون الاستمرار في دعم أوكرانيا. ومن المرجح أن توافق القمة على خطة لتولي الحلف تنسيق المساعدات العسكرية لأوكرانيا. وفي نهاية الشهر الماضي، كشفت سلسلة من التقارير باستخدام الهجمات السيبرانية وغيرها. عن تعرض الحلفاء لإرسال إشارة دعم قوية لأوكرانيا حتى مع تأكيدهم أن الوقت غير مناسب لانضمامها للحلف.

وفي قمة «ناتو» العام الماضي، رفض التحالف تقديم جدول زمني ثابت ومسار واضح للعضوية لأوكرانيا أو السماح بدء المفاوضات بشأن العضوية. وتعهد أصدقاء أوكرانيا بتقديم نحو 319 مليار دولار في شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية منذ أوائل عام 2022 لأوكرانيا، قرابة 60% منها جاءت من دول أوروبية، وفقاً لأحدث الأرقام التي جمعها معهد كيل في ألمانيا. ويعمل الحلفاء على منع تكرار التوقف الذي دام أشهراً للأسلحة الأميركية بسبب التأخير في التمويل من الكونغرس، وأدى التأخير إلى تقدم روسيا كثيراً، وتراجع الثقة باستمرار الدعم لأوكرانيا في دفاعها عن نفسها في وجه روسيا. وفي القمة الحالية، قد يلتزم حلفاء «ناتو» والشركاء في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بتقديم المزيد من الدعم لأوكرانيا، وتبادل أفضل المعلومات والتجارب في مواجهة العمليات السيبرانية الروسية والصينية، ومكافحة الإكراه الاقتصادي الصيني، وتعزيز التعاون الصناعي الدفاعي. ومعلوم أن الصين اتهمت الولايات المتحدة ببناء «حلف شمال الأطلسي الآسيوي» في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وتعمل واشنطن وحلفاؤها على نسج «شبكة» متزايدة القوة من الاتفاقيات لربط مختلف الأطراف العسكرية في المنطقة في مواجهة الصين، ووقعت الولايات المتحدة على اتفاقية «أوكوس» (الموقعة في عام 2021) مع بريطانيا لتزويد أستراليا بغواصات تعمل بالطاقة النووية وتطوير أسلحة أخرى بشكل مشترك. وازداد التعاون مع اليابان وكوريا الجنوبية للدفاع ضد الصواريخ البالستية، وفتحت الاتفاقات الروسية الكورية الشمالية الشهر الماضي على زيادة دور «ناتو» في شمال شرقي آسيا. وفي الجنوب، تعمل الولايات المتحدة على تطوير قدرات الهند الدفاعية لمواجهة الصين، كما وقعت اتفاقية مع الفيليبين لمنح أميركا حق الوصول إلى العديد من القواعد. وتعمل اليابان، في سابقة هي الأولى، على إنشاء مقر عسكري مشترك لتنسيق القوات الجوية والبحرية والبرية، ما يدفع أميركا بدورها إلى إصلاح ترتيبات قيادتها الخاصة للعمل بسلاسة مع اليابان. في أول قمة مع زعماء أوروبيين في عام 2021، بعد سنوات من الاضطرابات في عهد دونالد ترامب، قال جو بايدن بصوت عالٍ: «لقد عادت أميركا»، فسأله الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من فرنسا «إلى متى؟». وتسود مخاوف في أوروبا من أن عودة ترامب ستجر مشكلات كبيرة لبلدان حلف «ناتو» وربما تؤثر على مستقبل الحلف، إضافة إلى توقع انعكاسات مدمرة للجهود الغربية الداعمة لأوكرانيا في حربها مع روسيا.

ومن غير الممكن أن يذهب ترامب إلى حد الانسحاب من «ناتو» أو تعليق عضوية الولايات المتحدة، بعد إصدار الكونغرس الأميركي في ديسمبر/ كانون الأول، قانوناً ينص على أنه لا يجوز لأي رئيس أميركي تعليق عضوية أميركا في «ناتو» أو إنهاءها أو التنديد بها أو الانسحاب منها من دون قانون صادر عن الكونغرس، أو موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ. وينبغي على رئيس الولايات المتحدة إخطار الكونغرس قبل 180 يوماً من الشروع في خطة الانسحاب. في المقابل، ورغم قانون الكونغرس، فإن تصريحات ترامب أن الولايات المتحدة لن تدافع عن جميع حلفائها تضعف الردع العسكري لحلف «ناتو»، الذي يشكل جوهر ميثاق الحلف. ونظراً لأن الرئيس الأميركي يشغل منصب القائد الأعلى للجيش الأميركي، يمكنه أن يأمر القوات الأميركية بعدم التدخل. ويمكنه كذلك خفض عدد القوات الأميركية المتمركزة في أوروبا أو المشاركة في التدريبات والمناورات، وخفض الإنفاق الدفاعي الأميركي. فضلاً عن أن ترامب، أو أي رئيس أميركي آخر، يستطيع استخدام حق النقض ضد القرارات والتوجهات في حلف «ناتو»، وبالتالي شل التعاون والعمل المشترك بين الدول الأعضاء في الحلف. ونتيجة اعتماد «ناتو» بشكل رئيسي على القدرات العسكرية الأميركية، من المشكوك به أن يكون «ناتو» قادراً على الصمود من دون الولايات المتحدة. وسيكون الأمن الأوروبي مهدداً إذا انحسرت عنه المظلة النووية الأميركية.

ومن أجل تبديد المخاوف عملت البلدان الأوروبية على أكثر من صعيد أولها رفع موازنات الدفاع إلى الحد الأدنى وهو ما أنجزه عدد من الدول، إضافة إلى أن تكثيف الجهود من أجل تحمل الاتحاد الأوروبي المسؤولية عن تأمين الدفاع بغض النظر عن التطورات المستقبلية في الولايات المتحدة، إذا فاز ترامب بالرئاسة. ودفع التهديد الروسي الاتحاد الأوروبي إلى تطوير التعاون الدفاعي بين دوله الأعضاء، وتم خلال الأعوام القليلة الماضي إنفاق المليارات على شراء الأسلحة، ومن المقرر تحديد قوات الرد السريع التابعة للاتحاد. ورغم أن التعاون الدفاعي في الاتحاد الأوروبي قطع خطوات كبيرة إلى الأمام، لكنه يفتقر إلى اتفاق سياسي بشأن عمليات إدارة الأزمات، وغايات وحدود التعاون الدفاعي، ما يجعله أقل من المستوى المطلوب. وتسود خلافات بين الأطراف الأوروبية، وفيما تريد فرنسا الدفع بالتعاون الدفاعي الأوروبي إلى أقصى حد ممكن، بهدف أن يكون الاتحاد الأوروبي قادراً على الاستغناء عن الولايات المتحدة في توفير الحماية للبلدان الأوروبية، لكن من الناحية العملية لم يتحول المطلب الفرنسي إلى توجه استراتيجي في مؤسسات الاتحاد لأن غالبية الدول الصغيرة في الاتحاد، ولا سيما المجاورة لروسيا، مثل دول البلطيق (ليتوانيا، إستونيا، لاتفيا) وفنلندا، ترى أنها بحاجة ماسة للحماية الأميركية.

ومن الواضح أن العديد من البلدان الأوروبية تبدي اليوم اهتماماً كبيراً في تطوير الصناعة الدفاعية وزيادة قدرتها الإنتاجية. وأنشأت البلدان الأوروبية المصنعة للسلاح صندوقاً دفاعياً مشتركاً، لدعم القاعدة التكنولوجية الصناعية الدفاعية والأبحاث المتعلقة بها. كما أطلق الاتحاد الأوروبي صندوقاً للسلام، تستطيع الدول الأعضاء تعويض عن تكاليف المعدات الدفاعية التي ترسلها إلى أوكرانيا، وهو ما يؤمن طريقة لموازنة التكاليف، لأن بعض البلدان ترسل الكثير من المساعدات والبعض الآخر يرسل القليل منها. وبتكامل دوري الصندوقين يمكن للصناعات الدفاعية الأوروبية أن تشهد انتعاشاً كبيراً من حيث المبدأ. لكن على أرض الواقع حتى الآن ما زالت الطاقة الإنتاجية للصناعة الدفاعية الأوروبية بطيئة، ومثقلة بالإجراءات الروتينية، في وقت يشكو فيه الجميع من أنه لم يعد هناك أي مخزون احتياطي من الأسلحة والذخائر يمكن الاستعانة به لمواصلة دعم أوكرانيا. وكشف الأحداث منذ بداية حرب أوكرانيا، أن الاتحاد الأوروبي غير قادر على المدين المنظور والمتوسط على تأمين دفاعاته بشكل مستقل من دون الاعتماد على حلف «ناتو» بقيادة أميركية.

تظاهرات ضد قمة «ناتو» في واشنطن، 7 يوليو 2024 (بروبال رشيد/Getty)

### أكثر من 40 شريكاً

يحضر قمة حلف شمال الأطلسي «ناتو» ممثلون من جميع شركاء الحلف الذين يزيد عددهم عن 40 شريكاً، بما في ذلك دول في الاتحاد الأوروبي. ويعمل قادة «ناتو» على الخروج بقرارات للوقوف في وجه التحديات في بحر الصين الجنوبي حيث يمر 40% من التجارة الأوروبية. وفي الشهر الماضي، أكد مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون الأوروبية والأوراسية جيم أوبراين، أن الشراكات بين الهند والمحيط الهادئ ستكون الموضوع الرئيسي لقمة واشنطن.

هناك حالة من عدم اليقين بشأن استمرار «ناتو»

المهمة الأكثر إلحاحاً للحلف ستكون الاستمرار في دعم أوكرانيا

دول «ناتو» الأوروبية أكثر من 124 مليون رجل في سنّ التجنيد العسكري

### استعداد للصراع

اعتبر رئيس اللجنة العسكرية لحلف شمال الأطلسي «ناتو» الأميرال في البحرية الهولندية روب باور (الصورة)، في يناير/كانون الثاني الماضي أنه «علينا أن نعترف بأننا إذا كنا في سلام الآن، فهذا ليس أمرا مفروغا منه، ولهذا السبب نستعد للصراع مع روسيا. يتعلق الأمر أيضا بالقاعدة الصناعية والأشخاص الذين يحتاجون الى فهم ان لديهم دورا يلعبونه. هناك إدراك انه لن يكون كل شيء على ما يرام خلال الـ20 عاما المقبلة».

# حلفاء واشنطن يحاولون التواصل مع ترامب

يحاول قادة دول حليفة للولايات المتحدة، التواصل مع الرئيس السابق دونالد ترامب، لتلافي الصدام معه إذا ما عاد رئيساً، وفهم خططه المستقبلية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يخيّم طيف الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، على الاجتماعات التي يعقدها زعماء حلف شمال الأطلسي (ناتو) في واشنطن هذا الأسبوع، بمناسبة مرور 75 عاماً على إنشاء الحلف، الذي شكّك ترامب مراراً خلال ولايته بين عامي 2016 و2020، في جدوى بقائه، وطالب بمساهمات مالية دفاعية أكبر للدول المنضوية فيه، فبينما يحتفل الحلف بعيده الـ75، وقد استعاد جدواه في ظلّ الحرب الروسية على أوكرانيا، مع آجندة تقوم على التوسع شرقاً وانضمام دول جديدة إليه، تطفى إمكانية عودة ترامب إلى البيت الأبيض، على ما عداها في واشنطن، ويبدو الرئيس جو بايدن، المؤمن بأهمية «ناتو» ودوره في صدّ «الخطر الروسي»، أكثر ضعفاً، حيث يواجه دعوات حتى من داخل حزبه الديمقراطي للانسحاب من السباق الرئاسي المقرّر في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، والمرشح إليه ترامب أيضاً، ولهذه الأسباب، يبدو «الحجّ» حتمياً، لدى قادة الدول الحليفة للولايات المتحدة، إلى برج ترامب في نيويورك، أو منتجع مارالاغو في فلوريدا، أو إلى مكان بالإمكان فيه الاستماع إلى خطط ترامب إذا ما عاد رئيساً، في محاولة لإيجاد أرضية مشتركة للمضي قدماً في مواجهة روسيا واستمرار إنعاش الحلف الذي تأسس عام 1949، لمواجهة خطر تمدّد الاتحاد السوفييتي. وكان موقع «بوليتيكو» قد أشار قبل أيام قليلة، في الثاني من يوليو/ تموز الحالي، نقلاً عن مسؤولين في مجلس الأمن القومي الأميركي بعهد ترامب، وخبراء دفاع أميركيين، أن خطط ترامب إذا ما عاد إلى الرئاسة، لن تتضمن هذه المرة انسحاب الولايات المتحدة من حلف شمال الأطلسي، لكن ذلك «لا يعني أن الحلف سيبقى بمنأى عن تداعيات عودة ترامب إلى الحكم». وقالت المصادر إن ترامب لن يشدّد فقط على زيادة الدول المنضوية في الحلف لما يتحتّم عليها من الإنفاق الدفاعي، بل سيقوم بـ«إعادة توجيه راديكالية» للحلف، وسيفرض تقليص الولايات المتحدة لدورها الأمني داخل الحلف مع الإبقاء على مظلتها النووية فوق أوروبا، كما أن من خططه المتعلقة بأوكرانيا، العمل على صفقة، يلتزم من خلال «ناتو» بعدم التوسع شرقاً أكثر، وتحديداً إلى جورجيا وأوكرانيا، والتفاوض مع موسكو حول ما يمكن لها الاحتفاظ به من الأراضي الأوكرانية.

وأحد المصادر التي تحدثت لـ«بوليتيكو»، هو الجنرال المتقاعد كيث كيلوغ، أحد المسؤولين الأمنيين الكبار في إدارة بايدن السابقة، والذي قد يكون له دور كبير في مجلس الأمن القومي المقبل إذا ما عاد الرئيس الجمهوري إلى واشنطن. وفي تقرير لها نشر أمس الاثنين، نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال»، عن كيلوغ أيضاً، قوله، إن محاولة المسؤولين الأجانب وقادة الدول الغربية التواصل مع فريق ترامب خلال الأشهر الماضية، أصبحت «مألوفة»، موضحاً أنه «منذ نوفمبر الماضي، شهدنا على 160 اتصالاً مع مسؤولين أجانب، بمن فيهم سفراء ووزراء، خصوصاً وزراء دفاع». وأضاف: «لقد تحدثنا (بوصفنا فريق ترامب) معهم جميعاً، ولتبسيط الأمور، فإنهم يحاولون تلافي أضرار الأخطار المقبلة (إذا ما فاز ترامب بالرئاسة)».

وكان المستشار الألماني أولاف شولتز قد دعا خلال زيارة له إلى واشنطن في يناير/كانون الثاني الماضي، مشرعين في الكونغرس داعمين لترامب، إلى العشاء. أما كبير مستشاريه وللغانغ شميدت، فإنه منذ فترة، يعمل على بناء شبكة علاقات من الداعمين لترامب بمن فيهم مانحون ومشرعون ومسؤولون في الإدارة الجمهورية السابقة.

وفي إبريل/نيسان الماضي، التقى الرئيس البولندي أندريه دودا، ترامب، في برج «نتوجه إلى كيف ونقول، إذا لم تقبلوا بالصفقة، فإن دعمنا لكم سيجف، كما سنتوجه إلى الروس ونقول، إذا لم تقبلوا بالصفقة، فإننا سنمد أوكرانيا بكل ما هو عسكري ولم نقدمه لها سابقاً بأعداد كبيرة». وليست وحدها دول «ناتو» حريصة على العودة إلى نسج العلاقات مع دائرة ترامب، بل أيضاً دول أخرى خارج الحلف حليفة لواشنطن، كاليابان وأستراليا. وبحسب «وول ستريت جورنال»، فإنه حتى المكسيك، تحاول نسج مثل هذه العلاقات. ولفتت إلى أن عودة ترامب قد تشكّل تحدياً غير مسبوق لرئيسة المكسيك، كلوديا شينباوم، أول سيّدة تترأس هذا البلد، والأولى اليهودية، وهي أكاديمية يسارية تسلّمت منصبها في أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

يريد ترامب الضغط لوقف النار في أوكرانيا ثم التفاوض

الدرديه دودا وترامب في نيويورك، إبريل الماضي (مايكل إم سانتياغو/ Getty)

# تحالف دول الساحل يهدّد مستقبل «إيكواس»

يهدّد تحالف أعلنت دول الساحل الأفريقي، مالي وبوركينا فاسو والنيجر، التي تحكمها أنظمة عسكرية انقلابية، عن إنشائه، مستقبل مجموعة «إيكواس»

بعدما هدّدت بالتدخل العسكري في النيجر، إثر الانقلاب العسكري الذي وقع في هذا البلد العام الماضي، ثم تراجعت، حذّرت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، أول من أمس الأحد، من أن منطقة غرب أفريقيا تواجه «التفكك»، إثر إعلان الحكّام العسكريين في النيجر ومالي وبوركينا فاسو الانفصال عن المجموعة وتأسيس اتحاد كونفدرالي جديد منافس. وتثير التطورات في غرب أفريقيا، التساؤلات حول مستقبل تحالفها الاقتصادي والسياسي والعسكري المتمثل بـ«إيكواس»، وهي المجموعة التي تهيمن عليها نيجيريا، لا سيما أن تحذيرات «إيكواس» تتزامن مع انسحاب فرنسي وأميركي متسارع في المنطقة، وتصاعد النفوذ الروسي العسكري فيه، لا سيما تأثير ذلك على محاربة الإرهاب.

وخلال نهاية الأسبوع الماضي، عقدت النيجر ومالي وبوركينا فاسو، التي شهدت كلّها خلال السنوات الماضية انقلابات عسكرية، أطاحت حكّاماً أصدقاء للغرب عموماً، اجتماعاً، أعلنت فيه السبت الماضي، تشكيل اتحاد كونفدرالي جديد، وذلك قبل انعقاد قمة «إيكواس» أمس الأول الأحد. واعتبر ذلك بمثابة تحدّ للمجموعة الاقتصادية قبيل قمتها، التي لم تعلن فيها اتخاذ ردّة فعل ضد إعلان الاتحاد الكونفدرالي للدول الثلاث، التي كانت انسحبت من «إيكواس» سابقاً، لكن رئيس مفوضية المجموعة عمر عليو تواري، رأى أن مالي والنيجر وبوركينا فاسو، بانفصالها، تخاطر بمواجهة «عزلة سياسية» وخسارة استثمارات بملايين الدولارات. وأكد أن انفصال الدول الثلاث من شأنه أيضاً أن يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن وإعاقة عمل القوة الإقليمية المقترح إنشاؤها منذ فترة طويلة، محذراً من أن «منطقتنا تواجه خطر التفكك». وبينما يواجه التكتل تحديات إقليمية، حذّر تواري من أنه يواجه أيضاً «وضعاً مالياً مزرياً».

وتناقش المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا طريقة تمويل «قوة إقليمية لمكافحة الإرهاب واستعادة النظام الدستوري». وكانت قد دعت إلى إنشاء قوة أولية من 1500 جندي، وكان أحد الاقتراحات يقضي بحشد لواء من 5 آلاف جندي بكلفة تبلغ نحو 2,6 مليار دولار سنوياً.

وأتى التحدي من قبل النيجر ومالي وبوركينا فاسو للمجموعة بينما تواجه «إيكواس» أيضاً عنفاً «جهادياً» آخذاً في التوسع، ومشاكل مالية، بالإضافة إلى مصاعب في حشد قوة إقليمية. وتحكم بوركينا فاسو ومالي والنيجر، في منطقة الساحل الأفريقي، أنظمة عسكرية وصلت إلى السلطة في انقلابات بين 2020 و2023 وهي تواجه أعمال عنف، من قبل الجماعات المتطرفة، آخذة في التزايد، في وقت تتراجع فيه النفوذ الغربي، مع طلب هذه الدول من القوات الفرنسية والأميركية الموجودة فيها، الانسحاب منها. وكان رئيس المجلس العسكري الحاكم في النيجر الجنرال عبد الرحمن تياني، قد دعا السبت، إلى إنشاء «مجتمع سيادي للشعوب يكون بعيداً عن هيمنة القوى الأجنبية»، مضيفاً في اجتماع مجموعة الساحل في نيامي، أمام نظيريه من بوركينا فاسو، إبراهيم تراوري، ومن مالي العقيد أسيمي غويتا، أن شعوب الدول الثلاث «أدارت ظهرها نهائياً لإيكواس»، رافضاً نداءات «إيكواس» للعودة إلى صفوفها. وجاء إعلان تحالف دول الساحل بالانسحاب مدفوعاً جزئياً باتهام هذه الدول باريس بالتلاعب بـ«إيكواس»، وعدم تقديم الدعم الكافي للجهود المناهضة للمتطرفين.

وجاءت خطوة دول الساحل الثلاث لتكرّس رفضها لكل دعوات الحوار التي صدرت خلال السنوات الماضية، للتفاهم. وكان آخر هذه الدعوات قد صدر عن الرئيس السنغالي الجديد باسيرو ديوماي فاي، الذي اعتبر في مايو/أيار الماضي، أن المصالحة ممكنة. وفي قمة الأحد، قال ديوماي إنه «ينبغي علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنّب انسحاب هذه الدول الشقيقة الثلاث من إيكواس»، مضيفاً أنّ هناك حاجة إلى إصلاحات لـ«تكييف إيكواس مع الأوضاع الراهنة».

وكانت النيجر آخر دول الساحل الثلاث التي تدهورت علاقاتها مع «إيكواس»، عقب الانقلاب الذي وقع في يوليو/تموز 2023 وجاء بالجنرال تياني إلى السلطة، حيث فرض التكتل حينها عقوبات على النيجر وهدّد بالتدخل عسكرياً لإعادة الرئيس المخلوع محمد بازوم. وجرى رفع العقوبات في فبراير/شباط الماضي، لكن العلاقات ظلّت مضطربة.

وكانت مالي وبوركينا فاسو والنيجر، قد استبقت إعلان الاتحاد الاقتصادي، بإنشاء قوة مشتركة لمكافحة المتطرفين، في مارس/آذار الماضي، من دون تحديد معالمها وعددها.

وجعل الرؤساء العسكريون لدول الساحل الثلاث من السيادة المحور الرئيسي لحكمهم، وابتعدوا عن فرنسا، القوة المستعمرة السابقة، وطردوا تدريجياً القوات الفرنسية التي كانت تنشط في مكافحة الجماعات المتطرفة على

عبد الرحمن تياني (يمين) وإبراهيم تراوري في نيامي، 5 يوليو الحالي (فرانس برس)

### استكملت الولايات المتحدة عملية مغادرة جنودها من نيامي

قرار الدول الثلاث بالانسحاب مدفوعاً جزئياً باتهام هذه الدول باريس بالتلاعب بـ«إيكواس»، وعدم تقديم الدعم الكافي للجهود المناهضة للمتطرفين.

وجاءت خطوة دول الساحل الثلاث لتكرّس رفضها لكل دعوات الحوار التي صدرت خلال السنوات الماضية، للتفاهم. وكان آخر هذه الدعوات قد صدر عن الرئيس السنغالي الجديد باسيرو ديوماي فاي، الذي اعتبر في مايو/أيار الماضي، أن المصالحة ممكنة. وفي قمة الأحد، قال ديوماي إنه «ينبغي علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنّب انسحاب هذه الدول الشقيقة الثلاث من إيكواس»، مضيفاً أراضيهم. ومساء أول من أمس، استُكملت عملية مغادرة الجنود الأميركيين من قاعدة نيامي في النيجر، وسيعقبها في 15 سبتمبر/أيلول المقبل خروج القوات الأميركية المتمركزة في أغاديز شمالاً، تنفيذاً لمطالب النظام العسكري الحاكم.

وقالت وزارتا الدفاع الأميركية والنيجرية، في بيان مشترك، الأحد، إنهما «تعلنان أن انسحاب القوات والمعدات الأميركية من القاعدة الجوية 101 في نيامي قد اكتمل»، مضيفتين أنه «بفضل التعاون والتواصل الفعّال بين القوات المسلحة النيجرية والأميركية، انتهت هذه العملية قبل الموعد المحدد وبلا أي تعقيدات». وبحسب وكالة فرانس برس، فقد غادر ما مجموعه 766 عسكرياً أميركياً النيجر حتى الآن، علماً أن العدد الإجمالي للقوات الأميركية في النيجر يُقدّر بـ950 جندياً. كما أقلعت من النيجر منذ مايو/أيار الماضي، 6 طائرات، ومروحيتان من طرّاز رابتور، و4 طائرات بلا طيار.

بعد الانقلاب الذي أطاح بازوم من حكم النيجر في 26 يوليو الماضي، حصل تقارب سريع بين النظام العسكري النيجري وروسيا، على غرار ما حصل في مالي وبوركينا فاسو. ولاحقاً، انسحبت النيجر من اتفاقية تعاون عسكري موقعة عام 2012 مع الولايات المتحدة، معتبرة أن واشنطن «فرضتها أحادياً»، وأن الوجود الأميركي بات بالتالي «غير شرعي». في المقابل، عزّزت الحكومة العسكرية التعاون الدفاعي مع روسيا ابتداء من يناير/كانون الثاني الماضي.

إلى ذلك، وفي شأن منفصل، وردت تقارير عن خلاف حول احتمال إعادة تعيين الرئيس النيجيري بولا أحمد تينوبو رئيساً لـ«إيكواس»، واوضح مستشار الأخير الإعلامي، بابو أونانوجا، لوكالة فرانس برس، أنه «بينما تريد بعض الدول بقاءه لأن المنطقة تواجه بعض الأزمات، فإن الدول الناطقة بالفرنسية تريد المنصب».

(فرانس برس، رويترز)

**انقلبت الصورة في فرنسا، أمس الأحد، إذ تصدر تحالف اليسار نتائج الدورة الثانية من الانتخابات البرلمانية، وتراجع اليمين المتطرف إلى المركز الثالث، وفي ظل فشل أي مكون في الحصول على الأغلبية، وهو ما يفتح المجال أمام سيناريوهات مختلفة لمستقبل البلاد السياسي، جميعها ستكون غير سهلة**

## فرنسا عصيّة على الحكم

# انتخابات تنهي ضمنياً الجمهورية الخامسة

فرنسيون داعمون لليسار يحتفلون في باريس، 7 يوليو 2024 (أولمبيا دي ميسمون/فرانس برس)

باريس ـ **أراليت خوري**

انقلبت الصورة تماماً في فرنسا ليلة الأحد: من تخوف وتوتر وقلق إزاء الفوز الذي كان مرجحاً لليمين المتطرف، ممثلاً بـ«التجمع الوطني» وحلفائه في الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية الفرنسية المبكرة، إلى ترقب وتساؤل عن كيفية حكم هذا البلد بموجب ما أظهرته النتائج المفاجئة التي حلّ تحالف اليسار فيها أولاً بغالبية ضعيفة (182 من أصل 577 مقعداً)، والوسط الماكروني (التابع للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون) ثانياً (163)، واليمين المتطرف ثالثاً (143) واليمين الجمهوري رابعاً (68). هكذا وجدت فرنسا نفسها أمام أربع كتل برلمانية كبيرة لا تمتلك أي منها غالبية تسمح لها بالحكم إلى جوار رئيس الجمهورية، صاحب الصلاحيات الكبيرة التي يمنحه إياها دستور الجمهورية الخامسة (1958)، والذي جعل فرنسا منذ ذلك التاريخ محكومة بنظام شبه رئاسي. انطلاقاً من ذلك، أمكن فهم الكلام الكثير الذي صار يتردد عن «نهاية الجمهورية الخامسة» والعودة إلى الجمهوريتين الرابعة والثالثة، لناحية إضعاف رئيس الجمهورية وعودة الصلاحيات الواسعة إلى الجمعية الوطنية، الغرفة الأهم للبرلمان.

أسفرت نتائج هذه الانتخابات عن مفاجأة قلبت المعطيات رأساً على عقب، تمثّلت بحلول «الجبهة الشعبية الجديدة»، أي تحالف القوى اليسارية، في طليعة القوى السياسية الفرنسية، وتراجع حزب «التجمع الوطني» اليميني المتطرف إلى المرتبة الثالثة، بعدما وجد نفسه عقب الدورة الانتخابية الأولى التي جرت في 30 يونيو/حزيران الماضي، قاب قوسين من الفوز بغالبية برلمانية تخوله تأليف الحكومة الفرنسية للمرة الأولى منذ حكومة فيشي (1940 . 1944).

وبدا واضحاً أن القوى اليسارية نجحت في غضون فترة زمنية قياسية لا تتعدى الأسبوع الذي فصل بين الدورتين الانتخابيتين، من تعبئة ناخبيها وحثّهم على التوجه بكثافة إلى صناديق الاقتراع، بما أتاح لها انتزاع العدد الأكبر من المقاعد البرلمانية بعد تسجيل نسبة تصويت غير مسبوقة منذ عام 1981 تجاوزت الـ67%. جاء ذلك بعد انسحاب مرشحين حلّوا ثالثاً في الدورة الأولى، لصالح آخرين، لصدّ تقدم اليمين المتطرف. وقطعت هذه القوى الطريق أمام اليمين المتطرف، مبدّدة بذلك المخاوف من هيمنته على الحكومة بعدما حصل في الدورة الأولى من الانتخابات على النسبة الأعلى من الأصوات. حتى أن مرشحي اليمين المتطرف حصلوا على العدد الأكبر من الأصوات في الدورة الثانية مع أكثر من 10 ملايين، من دون أن يُترجم ذلك فوزاً بعدد متناسب من المقاعد نتيجة النظام الانتخابي الفرنسي الأكثري القائم على جولتين في دوائر فردية. لكن الجبهة اليسارية لم تتمكن من الفوز بغالبية مطلقة في البرلمان، مثلها مثل التجمع الوطني ولائحة «معاً» الموالية للرئيس إيمانويل ماكرون، وهي التي أبدت قدراً واضحاً من الثبات بعدما كان مرجحاً أن تتقهقر.

السؤال الكبير المطروح الآن في فرنسا هو من سيتولى رئاسة الحكومة المقبلة وكيف سيكون ممكناً تأليفها ونيلها ثقة البرلمان في ظل توتر على كلّ الجبهات: الجبهة اليسارية ترفض التحالف مع الماكرونيين وبطبيعة الحال مع اليمين الجمهوري ومع اليمين المتطرف. كذلك حال معظم رموز تيار ماكرون، الذين يرفضون التحالف مع أكبر أحزاب تحالف اليسار، «فرنسا الأبية» بقيادة جان لوك ميلانشون. في المقابل، يرفض الجمهوريون (68 مقعداً) التحالف مع الماكرونيين ومع اليمين المتطرف. هكذا، تحقق سيناريو كثر الحديث عنه وهو «فرنسا غير قابلة للحكم» أو بالأحرى يصعب حكمها، إلا بحكومة أقلية ضعيفة سياسياً أمام برلمان لا يوفر لها غالبية مريحة لتمرير مشاريعها وقوانينها وسياساتها.

> نجحت القوى اليسارية بدفع ناخبيها للاقتراع بكثافة

فور صدور النتائج، بادر جان لوك ميلانشون إلى الإجابة عن هذا السؤال كما لو أن الأمر متروك له بمفرده، وصرّح بأن هذه النتائج «هزيمة لماكرون ولكتلته»، معتبراً أن على الرئيس الفرنسي «الانحناء والإقرار بهزيمته من دون السعي إلى التلاعب بها». كما جزم، هو وبقية رموز التحالف اليساري، بأن على ماكرون تسمية شخص من «الجبهة الشعبية الجديدة» رئيساً للحكومة بدل غابريال أتال الذي قدّم استقالته للرئيس صباح أمس الاثنين، فرفضها الأخير. وقال مكتب ماكرون في بيان إن الرئيس «طلب من غابريال أتال البقاء في منصبه في الوقت الراهن من أجل ضمان استقرار البلاد».

ميلانشون، في خطاب النصر الذي ألقاه فور صدور النتائج مساء الأحد من باريس، أعرب عن رفضه إبرام أي تحالفات، وأصرّ على تطبيق برنامج الجبهة بحذافيره وبدون أي تعديل، مستنداً في ذلك على حلول حزبه في طليعة القوى التي تشكل الجبهة بحصوله على ما يتراوح بين 68 و74 مقعداً (من أصل 182)، يليه الحزب الاشتراكي (65) والبيئيون (33) والحزب الشيوعي (9). لكن ميلانشون أغفل عناصر عدة بالغة الأهمية، في طليعتها أن الجبهة بحاجة إلى حوالي 100 مقعد نيابي إضافي لتشكيل حكومة غالبية مطلقة.

من جهتها، اكتفت زعيمة التجمع الوطني اليميني المتطرف مارين لوبان، مساء الأحد، بتصريح قالت فيه إن «فوز حزب التجمع الوطني مؤجل فقط»، فيما أكد رئيس الحزب جوردان باردیلا أن «التجمع الوطني» ماض في تعزيز مواقعه وتمكن عبر هذه الانتخابات من مضاعفة عدد مقاعده النيابية، وأثبت مجدداً أنه «البديل الوحيد لمجمل الطبقة السياسية».

ولولا التقارب النسبي في عدد مقاعد الكتل المختلفة، لكان من المتوجب على ماكرون تعيين أحد قادة «الجبهة الشعبية الجديدة» في رئاسة الحكومة فوراً، وذلك بموجب تقليد متّبع وفي غياب أي قاعدة دستورية ملزمة، لكن ما حصل يتيح له التريّث قبل تحديد خياره، خصوصاً أن النتائج الانتخابية أظهرت وجود خاسر أكبر هو اليمين المتطرف من دون أن تُظهر فائزاً واضحاً. وسيكون 18 يوليو/تموز الحالي موعداً مهماً في سياق تصور مستقبل فرنسا السياسي، ذلك أن الجمعية الوطنية تلتئم في ذلك اليوم وترتسم صورة الكتل رسمياً، ويُنتخبُ رئيس/ة لها. على ضوء ذلك، يتضح ما إذا كان اليسار سيبقى موحداً أم لا.

بعض الإعلام الفرنسي يتحدث عن عشرة احتمالات لما بعد مفاجأة نتيجة الانتخابات: 1-التعايش، إذا سمّى ماكرون رئيساً للحكومة من تيار سياسي من خارج تحالف «معاً» الرئاسي، أي من الجبهة اليسارية على الأرجح، لتعرف فرنسا رابع تعايش في تاريخها بعد فرانسوا ميتران وجاك شيراك (1986-1988 ثم 1993-1995) وجاك شيراك مع الاشتراكي ليونيل جوسبان (1997-2002). 2-سيناريو التحالف بين كتلتين كبيرتين أو أكثر تنبثق منه شخصية لا يستطيع الرئيس تفادي تسميتها لتأليف الحكومة. 3-حكومة وحدة وطنية، يحبّذها ماكرون وتجمع ما يسمى في فرنسا «الطيف الجمهوري» من يسار ويمين. 4-عودة إلى النظام البرلماني ضمنياً، وبموجبه يكون البرلمان هو الأقوى من رئيس الجمهورية وتتألف حكومة ضعيفة تعيش عاماً واحداً يتم بعدها حلّ البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة. 5-حكومة تكنوقراط بلا ظهير سياسي في البرلمان.

6-الإبقاء على حكومة تصريف أعمال، أي الحكومة الحالية، بصلاحيات محدودة إلى حين حلّ البرلمان بعد عام وإجراء انتخابات مبكرة. 7-حل البرلمان من جديد، مع أن الدستور يمنع رئيس الجمهورية من فعل ذلك قبل عام من ولادة البرلمان، لكن ماكرون قد يلجأ إلى فتاوى دستورية قد تتيح له فعل ذلك. 8- سيناريو استقالة رئيس الجمهورية. 9-احتمال إعلان رئيس الجمهورية تسلمه كل السلطات التنفيذية بحجة الفشل المؤسساتي. 10-التعديل الدستوري وإجراء استفتاء عليه. جميعها سيناريوهات صعبة يمكن تلخيصها بنهاية ضمنية للجمهورية الخامسة والعودة إلى زمن الجمهوريتين الرابعة والثالثة، حيث يتقاسم الرئيس والبرلمان السلطة، مع غلبة للثاني على الأول.

## ألمانيا ترحّب... والكرملين «يُتابع»

**أعربت ألمانيا، أمس الاثنين، عن أملها، في تشكيل حكومة «بنّاءة» بعد الانتخابات التشريعية الفرنسية المبكرة، التي أجريت دورتها الثانية أول من أمس الأحد، وتصدر فيها تحالف اليسار النتائج بعدد المقاعد، من دون تمكنه من تحقيق أغلبية مريحة. وعبّر المستشار الألماني أولاف شولتز، عن «ارتياحه» و«ارتياح جميع أعضاء الحكومة» في برلين، بعد هزيمة اليمين المتطرف في فرنسا، ممثلاً بحرب التجمع الوطني في الانتخابات، وحلوله ثالثاً.**

**وقال شولتز: «أنا وكل الحكومة الألمانية مرتاحون»، لأنه تمّ تجنب سيناريو «تعايش على قدر عالٍ من التحدي» بين الرئيس الوسطي إيمانويل ماكرون و«حزب شعبوي يمثل تيار اليمين المتطرف»، بحسب شولتز. وأضاف: «اليوم نأمل بأن يتمكن الرئيس ماكرون والنواب المنتخبون من تشكيل حكومة بنّاءة».**

**ورأى أن نتائج الانتخابات الفرنسية «جيّدة وتخدم العلاقات الفرنسية الألمانية، وهو أمر مهم جداً»، مؤكداً أنه مسرور «خصوصاً أخذاً بالاعتبار العلاقة الشخصية الجيدة جداً لي بالرئيس ماكرون». وشدّد المستشار الألماني على أن لا دولة أخرى غير فرنسا لديها مصلحة مثل ألمانيا في نجاح الاتحاد الأوروبي. وألمانيا وفرنسا أهم بلدين في الاتحاد الأوروبي، الأولى توصف بأنها القاطرة الاقتصادية للاتحاد، والثانية كبرى دوله سياسياً والبلد الوحيد الذي يملك سلاحاً نووياً من بين بلدان الاتحاد. وفي السياق ذاته، رحّب نائب المستشار الألماني، روبرت هابيك، أمس، بفوز اليسار على اليمين المتطرف في الانتخابات الفرنسية، لكنه حذر من تحديات قد تواجه فرنسا وأوروبا والعلاقات الفرنسية الألمانية في المرحلة المقبلة. وقال هابيك من شتوتغارت: «لا يمكننا أن نعتبر أن الأمر قد انتهى ونغلق هذا الملف... علينا أن نراقب من كثب ما سيحدث في فرنسا في المستقبل».**

أولاف شولتز في برلين، 5 يوليو الحالي (شون غالوب/Getty)

**وفي موسكو، ومع خسارة اليمين المتطرف في فرنسا، المتهم باتخاذ مواقف مؤيدة ضمنياً لروسيا ورئيسها فلاديمير بوتين، قال الكرملين أمس، إنه يرى أنه لا توجد لدى فرنسا إرادة سياسية قوية لاستعادة العلاقات مع موسكو، مضيفاً أنه سيتابع من كثب تشكيل الحكومة الفرنسية الجديدة. وفي أميركا اللاتينية، علّق الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو، عبر منصة إكس، على فوز اليسار في فرنسا، كاتباً: «إنها ثورة عالمية من أجل الحياة، الإنسانية قامت برد الفعل في أتعس لحظات الإنسانية».**

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)